



الجمهورية الفلسطينية
السلطة الوطنية
وزارة التعليم العالي
والتربية

الفقه

المجلد الثاني

قسم العلوم الادارية والاجتماعية

والطبيعية والتقنية

(بنين)

١٤٢٧هـ - ١٤٢٨هـ

٢٠٠٦م - ٢٠٠٧م

مركز دراسات والبحوث



- قررت وزارة التربية والتعليم تدريس
- هذا الكتاب وطبعه على نفقتها

الفقه

للصف الثاني الثانوي

قسم العلوم الإدارية والاجتماعية والطبيعية والتقنية

فهرسة مكتبة الملك فهد الوطنية أثناء النشر
السعودية - وزارة التربية والتعليم
التوحيد، للتعلم الثاني ثانوي المسام العلوم الإدارية والاجتماعية والطبيعة
والنفسية - ط ٢ - الرياض
ص ٢١٥ × ٢٢ سم
رقمك ٩٩٦٠ - ١٩ - ٢٠٢ - ٤
١ - القفص الإسلامي - كتب دراسية ٢ - التعليم الثانوي - السعودية -
كتب دراسية أ - المصنات
ديوي ٢٥٠.٧١٢ ١٩ / ٢١٣٣

رقم الإيداع ١٩ / ٢١٣٣
رقمك ٩٩٦٠ - ١٩ - ٢٠٢ - ٤

لهذا الكتاب قيمة مهمة وهائلة كخبرة فلنحافظ عليه
ولنجعل نتلافاته تشهد على حسن سلوكنا معه

إذا لم نحتفظ بهذا الكتاب في مكتبتنا الخاصة هي آخر
العام للاستفادة فلنجعل مكتبة مدرستنا تحتفظ به ...

موقع الوزارة

www.moe.gov.sa

موقع الإدارة العامة للمناهج

www.moe.gov.sa/curriculum/index.htm

البريد الإلكتروني للإدارة العامة للمناهج - حد العلوم الشرعية

runit@moe.gov.sa

حقوق الطبع والنشر محفوظة

لوزارة التربية والتعليم

بالمملكة العربية السعودية

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على أشرف الأنبياء والمرسلين، نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين، أما بعد:

فهذا كتاب الفقه للمصنف الثاني الثانوي قسم العلوم الإدارية والاجتماعية والطبيعية والتقنية. وقد روعي في تأليفه ما يلي:

١ - الحرص على سهولة العبارة، ووضوحها وفائتها بالعرض دون التباس، من غير التزام بالعبارات العقيدة الدقيقة التي قد يعسر فهمها على الطلاب، سواء أكان ذلك في التعريفات، أم في صياغة المسائل.

٢ - العناية بالتقسيم والترتيب وحسن العرض.

٣ - الاهتمام بالاستدلال، مع تخريج الأدلة من مصادرها الأصلية.

٤ - ذكر بعض المراجع المهمة لجميع موضوعات الكتاب، ليزود منها المعلم والطالب.

٥ - حرصنا في كل موضوع أو مسألة أن نذكر صورتها أو مثالها لتكون واضحة أمام المعلم والطالب، كما حرصنا أن تكون جميع الأمثلة والصور من واقع حياة الطلاب.

٦ - حيث إن الفقه الشرعي هو الذي يجب أن يحكم حياة الناس فقد اجتهدنا في إدخال بعض الصور المعاصرة الحديثة التي لم تكن معروفة من قبل، واعتمدنا في ذلك على مراجع موثقة أحلنا عليها في هوامش الكتاب.

هذا ونسأل الله عز وجل أن ينفع بهذا الكتاب، وأن يعظم لؤلؤته وفوائده والأجر والثواب.

وصلّى الله على نبينا محمد، وآله وصحبه وسلم.

الفصل الدراسي الأول

١١	أحكام التعاملات في الشريعة ...
١٤	البورع
١٩	النصرف في السع قل فمضه .
٢١	البورع اللنهي مهابا ..
٢٧	الشروط في البيع ..
٢٩	شرط قبراءة من كل عيبه ..
٣٠	بيع العربون ..
٣٢	الحبار ..
٣٧	الإزالة ..
٣٩	بيع التفسط ..
٤٢	السطم ..
٤٧	الربا ..
٥٦	بيع العينة ..

التزويج	٥٧
العصف	٥٩
الطاقات المصرفة	٦١

الفصل الدراسي الثاني

القطار	٦٦
الفرص	٧٠
الحوالة	٧٦
الكفاءة	٨٠
الوكالة	٨٣
الشركات	٨٧
الهبة	٩٤
المعزية	٩٧
الودع	١٠٠
الإجارة	١٠٤
اللفظة	١٠٨
الفصب	١١٢
قواعد في المعاملات الشرعية - أنواع العقود	١١٥

الفصل الدراسي الأول

أحكام المعاملات في الشريعة

نظام المعاملات في الشريعة وأبرز خصائصه

لا تصلح حياة الناس بغير نظام يحكمهم، وبين ما لهم وما عليهم، وبمعهم من الظلم والعدوان، وبمحر الحق من الباطل، وبغير هذا النظام نفع الفوضى والنظام، ويسمح كل بعمل ما بهواه، دون اعتبار لغيره، ويقلب جانب مصلحته على مصالح الآخرين.

ولقد جاءت هذه الشريعة العظيمة والناس في حالة من الفوضى في معاملاتهم، وعلى عادات وأعراف مختلفة، تنتشر بينهم المعاملات المشتملة على الجهالة والغرر، والميلية على الاحتمال والغمار، فجاءت هذه الشريعة بنظام كامل ومنهج محكم ينظم معاملات الناس فيما بينهم، متعبر بخصائص فريدة.

خصائص المعاملات في الشريعة الإسلامية

للمعاملات في الشريعة الإسلامية خصائص كثيرة، منها:

- ١ - ريادة الصدور، فهي أحكام من حائق البشر العالم بما يصلحهم أو يضرهم، فلم يمنع إلا ما يضرهم إن عاجلاً أو آجلاً، ولم يشرع إلا ما فيه صلاحهم إن عاجلاً أو آجلاً.
- ٢ - أنها مبنية على العدل الكامل فلا ميل فيها لأحد على حساب آخر، ولا لفئة على حساب أخرى، فائتمة على الموازنة بين مصلحة الفرد ومصلحة الجماعة، فلا صرر ولا صرار.
- ٣ - أنها مبنية على مراعاة الأخلاق المعاصرة، والصناعات الحديثة، والتغير بما يصادها، فالصدق من أعظم دعائم المعاملات الشرعية، والكذب من أكثر ما يفسد منه في سبيل سلامتها، وهكذا سائر الأخلاق.

٤ - يرتبط تطبيق أحكام المعاملات الشرعية بمراقبة الله تعالى وحشمته، فليست الرقابة في النظام الشرعي للمعاملات مقتصرة على المراقبة التي مصدرها السلطة الدنيوية بل الأساس فيها الرقابة الداخلية النابعة من القلب حيث يراقب العبد فيها ربه تعالى ويحشاه، وهذا من أعظم الدواعي لانضباط الناس في تطبيق هذه الأحكام.

٥ - إن الجزاء المرتبط بتطبيق المعاملات ليس مقتصرًا على الجزاء الدنيوي من ربح أو خسارة، أو عقوبة من السلطة أو مكافأة بل هو مرتبط - مع ذلك - بالجزاء الأخروي إن حيزًا صغيرًا وإن شؤًا فسيّرًا.

الأصل في المعاملات

الأصل في المعاملات الإباحة، فلا يحرم منها شيء إلا بدليل شرعي، دل على هذا الأصل ما يلي:

قوله تعالى: ﴿وَأَحَلَّ اللَّهُ الْبَيْعَ وَحَرَّمَ الزَّوْءَ﴾^(١)

وقوله تعالى: ﴿لَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَكُمْ بَيْنَكُمْ بِلَاطٍ إِنَّهَا تَكُونُ بِحَسْرَةٍ عَنْ زَافٍ فَبُذِّخَتْ﴾^(٢)

وقوله صلى الله عليه وسلم: «إن الله تعالى فرض فرائض فلا تضيعوها، وحد حدودًا فلا تعتدوها، وحرم أنبياء فلا تنهكوها، وسكت عن أنبياء وحمدكم غير مسبان فلا نهضوا عنها»^(٣).

(١) سورة البقرة: الآية ٢٧٠

(٢) سورة النساء: الآية ٢٩.

(٣) رواه الدارقطني ١/ ١٨٤ وله شرحه، واد: حسنة الطوري والسمعاني (انظر جامع المعرم وأنفكم لابن رجب حديثه رقم ٢٠).



س ٩ : اكتب مقالاً في أحد الموضوعات التالية :

أ - أحكام المعاملات الشرعية رهاية المصدر .

ب - أحكام المعاملات الشرعية مسبة على مراعاة الأخلاق الفاضلة .

ج - تطبيق أحكام المعاملات الشرعية مرتبط بحشية الله تعالى ، ومراقبته .

تعريف البيع :



لغةً: أخذ شيء وإعطاء شيء آخر.

واصطلاحاً: مبادلة مال بمال لعرض التملك.

حكمه :



البيع جائز، دل على ذلك الكتاب، والسنة، والإجماع.

فمن الكتاب، قوله تعالى: ﴿ وَأَحَلَّ اللَّهُ الْبَيْعَ وَحَرَّمَ الرِّبَا ﴾ (١)

ومن السنة، قوله ﷺ: (البيعة بالخير مالم يتفرقا) (٢)

أحكامه من إباحته :



أباح الشارع البيع لما فيه من المصالح العظيمة، إذ لا تقوم حياة الناس إلا به، وذلك لأن حاجات الناس مختلفة، وما يملكونه منها لا يفي بأغراضهم، فتعلقت حاجة كل شخص منهم بما عند غيره من أنواع المال، وهم لا يدفعونها غالباً إلا بمقابل، فكان في إباحة البيع تحصيل لهذه المصالح.

(١) سورة البقرة: الآية ٢٧٥ .

(٢) أخرجه البخاري في كتاب البيوع، باب إذا باع البعير ولم يكتبه وصفاً برقم (٢٠٧٩) . ومسلم في كتاب البيوع - باب الصلح في بيع والبيع ، برقم (١٥٣٢) .



أركان عقد البيع .

أركان عقد البيع ثلاثة، هي:

١ - العاقدان، وهما البائع والمشتري .

٢ - المفقود عليه، وهو الثمن والمشتن .

٣ - صيغة العقد، وهي: ما يتعقد به البيع، وهو يتعقد بكل قول أو فعل يدل على إرادة البيع والشراء، وللبيع صفتان، هما:

أ - الصيغة القولية: ونسبى الإيجاب والقبول، فالإيجاب مثل أن يقول البائع بعثك هذا الثوب بكذا، والقبول مثل أن يقول المشتري: اشتريت أو قبلت .

ب - الصيغة الفعلية: ونسبى المعاوضة، مثل أن تدفع إلى الحياز ريالاً فيأخذه ويدفع إليك حبراً فتأخذه، وتصرف دون تلبس منكما أو من أحدهكما .



شروط البيع :

لا يكون البيع صحيحاً حتى تتوفر فيه شروط معينة نلخص منها شرط فإن البيع باطل، وهي:

١ - التراضي من المتبايعين؛ فلو أن شخصاً أكره آخر على بيع شيء، أو أكرهه على شراء شيء والزمه بدفع ثمنه لم يصح هذا البيع .

بذل على ذلك قوله تعالى: ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَكُمْ بَيْنَكُمْ وَالْأَنفُسِ فَاصْطَبُوا بِأَنفُسِكُمْ ۚ كَذَلِكَ يَتَذَكَّرُ لَكُمْ لَعَلَّكُمْ تَهْتَفُونَ ۚ ﴾

وقوله ﷺ: (إنما البيع عن تراضٍ).

ويستثنى من ذلك: أن يكون الإكراه بحق، ومثاله: رجل عليه ديون للناس فأكرهه القاضي على بيع بعض ما يملك ليسدد للناس ديونهم، أو تولى القاضي بيع بعض ماله ليسدد ما عليه من ديون فهذا البيع صحيح مع وجود الإكراه؛ لأنه إكراه بحق.

٢ - أن يكون كل واحد من المتبايعين ممن يجوز تصرفه في المال، والذي يحوز تصرفه في المال هو: البالغ العاقل الرشيد.

فلا يصح البيع والشراء من صغير أو مجنون أو سفيه.

يدل على ذلك قوله تعالى: ﴿وَلَا تُؤْثِرُوا أَمْوَالَكُمْ الَّتِي جَعَلَ اللَّهُ لَكُمْ ذِمَّةً ۚ وَاللَّهُ مُتَقَبِّلٌ عَنِ التَّوْبَةِ ۚ﴾

وقوله تعالى: ﴿وَابْتَغُوا الْيُسْرَىٰ حَتَّىٰ إِذَا تَوَلَّوْا الْمَكَّاحَ فَلَيْسَ بَكُمْ ذِمَّةٌ غُلَّةً فَمَا كُنْتُمْ بِمُعَظَّمِي مَوَاقِفٍ ۚ﴾

ويستثنى من ذلك تصرف الصغير أو السفیه بإذن الولي، وتصرفه في الشيء البسير كشرائه حلوى ونحوها.

٣ - أن يكون الشيء المباع مما يباح الانتفاع به^(١) فلا يحوز بيع ما يحرم الانتفاع به، مثل: الخمر وحميم المسكرات والدخان، وآلات العطرب وأشرطة العناء، وأشرطة (العبيد) أضرمة، ونحو ذلك.

(١) رواد ابن ماجة في كتاب الشحارح - باب بيع الخيار (٢/ ٧٣٧) برقم (٢١٨٥) قال الموصري في مصابح الرجاجة إسناده صحيح (١٠/ ٢) وصححه ابن حبان (٤٩٦٧).

(٢) سورة النساء آية ٥.

(٣) سورة النساء: آية ٦.

(٤) هذا مقيد بأن تكون الإباحة مطلقاً أما ما أبيع لحاجة مثل كلب الصيد فإنه يحرم بيعه لحديث ثمر الكلب حيث رواه مسلم برقم (١٥٦٨).

يدل على ذلك قول النبي ﷺ: (إن الله إذا حرم على قوم أكل شيء حرم عليهم نمسه).

٤ - أن يتولى البيع أو الشراء صاحب المال أو من يقوم مقامه مثل وكيله، أو ولي الطفل والمجنون وبحوصهما.

فلو تولى شخص بيع ما لا يملكه، ولم يؤذن له في بيعه فإن البيع لا يصح إلا إن أحازه المالك؛ ويسمى هذا عند الفقهاء: (بيع العصولي).

ودليل هذا الشرط قوله ﷺ: (لا تبع ما ليس عندك) ^{١٢١}

٥ - أن يكون المبيع مقدوراً على تسليمه، فلا يصح بيع ما لا يقدر على تسليمه مثل: سيارة مفقودة، أو جمل شارد، أو قلم ضائع، ونحو ذلك.

ودليل ذلك حديث أبي هريرة - رضي الله عنه - أن النبي ﷺ (نهى عن بيع العرر) ^{١٢٢}

٦ - أن يكون المبيع معلوماً عند البائع والمشتري فلا يصح بيع الشيء المجهول؛ كأن يقول: بعثك ما في هذا الكيس، والمشتري لا يدري ماذا فيه.

(١) رواه أبو داود في كتابه الميراث والإيراث باب في شئ المحرم والمباح برقم (٣١٥٨) قال ابن القيم في زاد المعاد (٢/٢٤٦)؛ إسناده صحيح

(٢) رواه الترمذي في كتابه الميراث - باب ما جاء في كراهية بيع ما ليس عندك برقم (١٦٣٢)، وأبو داود في كتابه الميراث والإيراث باب في الرجل يبيع ما ليس عنده برقم (٣٤٣) -

(٣) رواه مسلم في كتاب الميراث - باب بطلان بيع المحصلة والبيع الذي فيه غرر (١١٥٣/٣) برقم (١٥١٣).

ودليل ذلك ما تقدم من نهي النبي ﷺ عن بيع الحر.

ونزول جهالة المبيع إما برؤية كله، أو برؤية جزء منه يدل على باقه، أو وصفه وصفاً يقوم مقام الرؤية، أو نحو ذلك مما يزيل الجهالة.

٧ - أن يكون ثمن السلعة معلوماً، فلا يصح بيع شيء قبل تحديده ثمنه.

مثل أن يقول المشتري: اشتريت منك هذه السبارة بما في هذا الشيك، والمائع لا يدري ما فيه.

أو يقول: اشتريت منك ساعتك هذه بما في حبيبي، والبائع لا يدري ما هي حبيبه ودليل ذلك ما

تقدم من نهي النبي ﷺ عن بيع الحر.



التصرف في المبيع قبل قبضه (*)

من اشترى شيئاً فلا يجوز له أن يبيعه قبل أن يقبضه، وذلك لأنه قد لا يتمكن من تسليمه فإن المائع قد يسلمه له وقد لا يسلمه ولا سيما إذا رأى المشتري قد ربح فيه فيؤدي ذلك إلى الخصام والنزاع.

بذل لذلك أحاديث، منها:

١ - عن أبي عمر - رضي الله عنهما - أن رسول الله ﷺ قال: (من ابتاع طعاماً فلا يبعه حتى يستوفيه).

٢ - عن زيد بن ثابت - رضي الله عنه - أن رسول الله ﷺ (نهى أن شاع السلع حيث تبتاع حتى يحوزها للمحار إلى رجالهم).

ما يحصل به القبض

يحصل مبيع كل شيء بحسبه، فقبض الذهب والفضة والناس ونحوها يكون بأخذها باليد، وقبض أكياس الأرز والسكر ونحوها يحصل سفلها من مكانها، وقبض السيارات باستلامها وتحريكها من مكانها، وقبض العقارات كالحدود والأراضي بالتحلقة بين عشريها ومبيها.

* انظر المص ١٨٨/٦١.

(١) رواه البخاري في كتاب المبيع - باب بيع الطعام قبل أن يقبض برقم (٢١٣٦) ومسلم في كتاب المبيع - باب مطلق بيع المبيع قبل القبض برقم (١٥٢٦).

(٢) رواه أحمد (١٩١/٥) وابن داود في كتاب المبيع - باب ما يبيع الطعام قبل أن يستوفيه، برقم (٣٤٩٩).



س ١ : عرف البيع لغة، واصطلاحاً .

س ٢ : ما المحكمة من مشروعية البيع؟

س ٣ : بم ينفذ البيع؟

س ٤ : إذا أكره شخص على بيع ماله، فهل يصح هذا البيع؟ فصل مع التذليل، والتعليل .

س ٥ : دلل لما يأتي:

١ - لا يصح البيع من الطفل .

ب - يحرم بيع الخمر، ولا يصح .

ج - لا يصح بيع قلم مفقود .

د - يشترط لصحة البيع كون الثمن معلوماً .

س ٦ : إذا اشترى شخص من آخر سلعة فإنه يملكها بمجرد العقد، لكن هل يصح بيعها قبل أن

ينقضها من البائع؟ دلل وعلل .

س ٧ : اشترى محمد من سولي مركبة أكياساً من الأرز، فلمسها بيده ولم ينفذها فهل يعد ذلك

قبضاً لها؟ وهل يجوز له أن يبيعها على شخص آخر حينئذ؟

اليبوع المنهي عنها

لقد أباح الشارع للمسلمين التعامل بالبيع والشراء إلا أنه قد نهى عن أنواع من البوع لما يترتب عليها من العاقد والأضرار فيها ما يلي :

أولاً : بيع الرجل على أخيه (*)

المراد به

أن يتبايع اثنان قبائلي شخص آخر فيعرض على المشتري سلعة مثل السلعة التي اشتراها بثمن أقل، أو سلعة أحود منها بالسعر نفسه؛ لكي يفسخ البيع السابق ويشتري منه .

مثاله

أن يشتري محمد من عمه الفه خروفاً بخمسمائة ريال، فيأتي صبيد فيقول لـ محمد : عمدي مثله بأربعمئة ريال، أو عمدي أطلب منه بخمسمائة ريال .

حكمه

بيع الرجل على بيع أخيه محرم؛ لقول النبي ﷺ : (لا بيع بكم على بيع أخيه)

* انظر لمي (٢٠٥/٦) وحاشية الروم (٢٧٨/٤) وكتاب القناع (١٨٢/٣)

(١) رواه البخاري في كتاب البوع - باب لا بيع على بيع أخيه رقم (٢١٣٦) ، ورواه مسلم في كتاب البوع - باب تحريم بيع الرجل على بيع أخيه (١١٥٨/٣) (١١١٦)

ثانياً : شراء الرَّجُل على شراء أخيه

المراد به

أن يشتري رجل سلعة قبائي رجل آخر للسائق فيقول له : أشتريها منك بسعر أعلى .
عشاله : أن يشتري محمد من عبد الله كنباً بسبعين ريالاً ، قبائي صالِح لعبد الله فيقول : أنا أشتريه
منك بمائة ريال .

حكمه

يحرم شراء الرجل على شراء أخيه ، وتلبه القبايس على بيع الرجل على بيع أخيه

عقود مشابهة

ومثل ما تقدم في الحكم بغية العقود كالإجارة ، والتقدم لعمل أو وظيفة إذا حصل للسائق قبول فهو
أحسن من غيره ^(١) أما إذا لم يحصل قبول وكان الحال مفتوحاً لكل راعب ثم يتم الاختيار فلا مأس
بالتقدم .

الحكمة من تحريم ما تقدم

لقد سمعت الشريعة الحكمة من هذه الأمور لما قد يقع بسببها من الإصرار ما حد المسلمين ، أو إبعاد
صدور بعضهم على بعض ، أو إيجاد الخلاف والنزاع فيما بينهم .

(١) انظر كتاب الفتح (١٨٣/٣)

ثالثاً: البيع والشراء في المسجد

حكمه

لا يجوز البيع والشراء في المسجد ، ودليل ذلك حديث عبد الله بن عمرو بن العاص - رضي الله عنهما - أن رسول الله ﷺ (نهى عن الشراء والبيع في المسجد).^(١)
وفي النهي عن ذلك صيانة للمساجد، وإحلال لها، وكان عطاء بن يسار - رحمه الله تعالى - إذا رأى من يبيع في المسجد قال: عليك بسوق الدنيا وإيما هذه سوق الآخرة.^(٢)

رابعاً: النجش (❦)

تعريفه

النجش لغة: الإثارة، مأخوذ من قولك نجشت الصعد إذا أثرت، فكأن الماحش يثر كثرة الثمن ببحشه، أو يثير الرعية في السلعة.
واصطلاحاً: الزيادة في ثمن السلعة عن لا يبرده شراءها.

حكمه

النجش حرام لما فيه من تعريض المشتري وخدبته، وأما البيع فهو صحيح، وللمشتري الخيار بين رد المبيع أو إمساكه إذا غبن عينا حارجاً عن العادة، ودليل تحريم النجش حديث عبد الله بن عمر - رضي الله عنهما - قال: (نهى النبي ﷺ عن النجش).^(٣)

❦ عطر - قلعة الزاوية والسياسة للجهاد الإسلامي ص ٢٠٨ وللنبي (٣٨٣/٦).

(١) رواه أبو داود في كتاب الصلاة - باب المخلط يوم الجمعة ولم (١٠٧٩) والترمذي في كتاب الصلاة - باب ما جاء في كراهية البيع والشراء في المسجد رقم (٣٦٩) وقال: حديث حسن، وقسطنطي (٤٧/٦) رقم (٧١٤) وغيرهم وصححه ابن حزم (٧٤/٢) رقم (١٣٩) وأبو بكر ابن العربي (معرفة الأخرى) (١٩٩/٢).

(٢) رواه مالك في (١٧٤/١) وذكر في التلخيص شرح ذلك عن عمران بن مسلم التفسير (٣٨٣/٦).

❦ انظر للنبي (٣٠٤/٦) وحاشية الروي (٤٣٥/٤) وكتاب النجاش (٢١١/٣).

(٣) رواه البخاري في كتاب البيوع، باب النجش برقم (٢١٤٢) وسلم في كتاب البيوع - باب نهي بيع الرجل على بيع اسمه برقم (١٤١٦).

وحدثت أبي هريرة - رضي الله عنه - أن النبي ﷺ قال: «ولا نتاحشوا...»^(١)

والتاحش حرام سواء أكان بائعاً بين التاحش وصاحب السلعة، أم بينه وبين الممسك (الدلال) ثم كان ذلك غير انعاف بينهم بل يريد فيها من قبل نفسه مع عدم رعيته في الشراء.

انعاف الدلالين على ترك المزايدة

وعكس صورة التاحش انعاف الدلالين أو غيرهم على ترك المزايدة في السلعة إذا تلعت حدًا معينًا هو أقل من قيمتها الحقيقية، وذلك لإيهام البائع أنها لا تساوي أكثر من هذا فيشتروها بشئ أقل من قيمتها الحقيقية. وهذا حرام لما فيه من الخداع والتعريض للبائع

خاصاً. بيع المباح إذا علم أن المشتري يستعين به على الحرام(٢)

بحرم بيع الشيء الحلال إذا علم أن المشتري يستعين به على الحرام؛ ولذلك أمثلة كثيرة منها: أن يبيع عبداً لمن يعلم أنه يصنع منه حبراً، أو سلاحاً لم يعلم أنه يقتل به معصوماً، أو جهازاً (كالصديو) لمن يعلم أنه يستعمله في الحرام، وبحو ذلك. وسب تحريم ذلك أن فيه تعاوناً على الإثم والعدوان، وقد قال الله تعالى: ﴿وَتَعَاوَنُوا عَلَى الْإِثْمِ وَالْكَفْرِ﴾^(٣)

(١) روضة البحاري في كتاب البيع - باب لا يبيع على بيع أخيه برقم (٢١٥٠) وسلم في شرحه صفح برقم (١٥١٥).

(٢) نظر، للنسي (٣١٧/٦) وحاشية الروض (٣٧٢/٥) وكشاف الصالح (١٨١/٣).

(٣) سورة المائدة الآية ٢٤

سادساً : البيع بعد نداء الجمعة الثاني

يحرم على كل من نلزمه صلاة الجمعة ^(١) أن يبيع أو يشتري بعد النداء الثاني ، وذلك لأنه مأمور بالسعي لسماع الخطبة وأداء الصلاة .

قال تعالى : ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا نُودِيَ لِلصَّلَاةِ مِنْ يَوْمِ الْجُمُعَةِ فَاسْعَوْا إِلَىٰ ذِكْرِ اللَّهِ وَذَرُوا الْبَيْعَ ﴾ ^(٢) . وكذلك يحرم البيع والشراء إذا كان يعوت على فاعله أداء الصلاة المفروضة مع الجماعة أو بعضها ، وقد وصف الله تعالى عباده بقوله : ﴿ بَخَالٌ لَا لَّهُمْ فِيهِمْ نَجْدَةٌ وَلَا يَبِيعُونَ وَلَا يَشْتَرُونَ وَلَا يُمْسِكُونَ ﴾ ^(٣) . وما تمنعت به بلادنا - ولله الحمد - الأكرام بإعلاق المحلات التجارية ونحوها بعد النداء إلى الصلاة تعبدًا لنداء الرباني وطاعة لله تعالى ورسوله ﷺ .



(١) ولا يدخل في النهي النساء والأطفال وسجدهم لأنهم لا تلزمهم صلاة الجمعة .

(٢) سورة الجمعة : الآية ٩ .

(٣) سورة البور : الآية ٣٧ .



س ١ : مثل بأمثلة من إنشائك لما يأتي :

أ - بيع الرجل على بيع أخيه .

ب - بيع السجس .

ج - بيع شيء مباح لمن يستعين به على الحرام .

س ٢ : علل ما يأتي :

١ - يحرم شراء الرجل على شراء أخيه .

٢ - يحرم البيع في المسجد .

٣ - يحرم البيع بعد نداء الجمعة الثاني .

٤ - يحرم السجس .

الشروط في البيع

المراد بها

الشروط في البيع: إلزام أحد المتعاقدين صاحبه بما له فيه منفعة.

أقسامها

تنقسم الشروط في البيع إلى قسمين هما:

القسم الأول: الشروط الصحيحة ومنها

- ١ - أن يشترط البائع رهناً معيلاً أو ضماناً معيلاً، مثل: أن يشترط شخص من آخر ثوباً بثمن مؤجل، فيشترط البائع على المشتري أن يرهقه ساعته بحيث إذا لم يوفه المشتري البائع حقه فإن البائع يستوفيه من ثمن الساعة بعد بيعها.
- ٢ - أن يشترط المشتري تأجيل الثمن أو بعضه مدة معلومة.
- ٣ - أن يشترط المشتري صفة معينة في المبيع، كأن يشترط سيارة ويشترط أن يكون لونها أحمر مثلاً.
- ٤ - أن يشترط البائع بيعاً معلوماً في المبيع، كأن يبيع داراً ويشترط أن يسكنها سنة أو يبيعه سيارة ويشترط أن يستعملها أسبوعاً.
- ٥ - أن يشترط المشتري على البائع بيعاً معلوماً، مثل: أن يشترط من شخص فماتاً ويشترط عليه خطاطته، أو يشترط منه فاكهة ويشترط عليه حملها إلى ميارته.

فهذه الشروط كلها صحيحة، يلزم الوفاء بها، وذلك لأن رغبات الناس تتفاوت، فكان في إباحتها موافقة للحكمة التي من أجلها أبيح البيع، ويدل على ذلك قوله ﷺ: (المسلمون على شروطهم إلا شرطاً حرم حلالاً أو أحل حراماً) (١).

القسم الثاني: الشروط الفاسدة، وهي نوعان:

النوع الأول: شرط فاسد يبطل معه العقد، كاشتراط عقد في عقد آخر مثاله: أن يبيعه سيارته بشرط أن يبيعه عمارته، أو يبيعه أرضه بشرط أن يقرضه خمسة آلاف مثلاً، أو يبيعه أرضه بشرط أن يحرره داره؛ لقوله ﷺ: (لا يحل سلف وسيع) (٢).

النوع الثاني: شرط فاسد لا يبطل معه العقد، مثل: أن يبيع سيارته لشخص ويشترط عليه أن لا يبيعه أو أن لا يهبها، أو أن لا يسافر بها، فالبيع في هذه الأمثلة صحيح وأما الشرط فهو ملغى لا يلزم المشتري، يدل عليه قوله ﷺ: (كل شرط ليس في كتاب الله فهو باطل وإن كان مائة شرط) (٣).

(١) رواه الترمذي في كتابه الأحكام - باب ما ذكر عن رسول الله ﷺ في البيع بين الناس (٦٦٦/٣) برقم (١٣٥٢)؛ وقال حديث حسن
(٢) رواه أبو داود في كتابه النسخ والإجازة - باب في الرجل يبيع ناقه حراً - (٧٦٨/٣) برقم (٣٥٠٤) والترمذي في كتابه النسخ - باب ما جاء في كراهية بيع ما ليس عندك (٥٣٥/٣) برقم (١٢٢٤)
(٣) رواه البخاري في كتابه الشروط - باب الشروط في الرأى - برقم (٢٧٢٦).

شُرْطُ الْبَرَاءَةِ مِنْ كُلِّ عَيْبٍ (*)

هل يبرأ البائع إذا اشترط البراءة من العيوب؟

لا يحل الأمر من إحدى حالتين:

أولاً: إذا كان المشتري يعلم بالعيب، وذلك بأن يحبره البائع بالعيب، ويكون العيب ظاهراً يراه المشتري، مثل أن يقول البائع: السيارة يفتق ريشها، واشترط البراءة من هذا العيب، فإنه يبرأ ولا يحق للمشتري أن يرد عليه السيارة من أجل هذا العيب.

ثانياً: إذا لم يعلم المشتري بالعيب، واشترط البائع البراءة من كل عيب في السلعة، بأن يقول: أنا بريء من كل عيب نجده في السلعة، أو يقول له: أبهرك هذه السيارة على أنها كومة حديد، وأبهرك هذا البنت على أنه كومة نرأس، أو أبهرك هذه السيارة على أنها مكسرة محطمة، ونحو ذلك من العبارات التي يعلم مخالفتها للواقع لكن مراد البائع أن يقبل المشتري السلعة بما فيها من عيوب.

والحكم في هذه الحالة أن البائع لا يجبر من العيب سواء أكان يعلم به عند البيع أم لم يكن يعلم؛ لأنه إن كان يعلم به فهو عثرٌ ونذلس، وقد قال رسول الله ﷺ: «من عشنا وليس منها» (١) وإن كان لا يعلم فليس بهذا الشرط فيه جهالة وعثر وربما يفتق إلى المنازعة، وقد نهى النبي ﷺ عن القهر (٢). وسواء على ذلك فإن المشتري إذا اشترى السلعة بهذا الشرط، ثم وجد بها عيباً، فإنه يثبت له الخيار في إمساك السلعة، أو ردها بهذا العيب.

١ - النظر: الفسي (٦/٢٦٤) وحاشية الروي (٤/٤٠٨).

٢ - رواه مسلم في كتاب الإثان: جاب قول فسي ﷺ: «من عشنا وليس منها» بقرينة (٤٠٢ و ٤٠٤).

(٢) تقدم لتبريمه من ١٨.

بيع العربون (•)

تعريفه

العربون أو العربون: كلمة شغوبية ^(١) والمراد بها: أن يشتري الرجل شيئاً أو يستأجره ويدفع بعض الثمن أو الأجرة على أنه إن أتم العقد كان ما دفعه جزءاً من الثمن أو الأجرة، وإلا فإن ما دفعه يكون لسائق أو المؤجر.

مثاله: أراد عبد الله أن يشتري سيارة ولم يكن معه مال يكفي لشراؤها وحشي أن يشتريها غيره، فقال لصاحبها: خذ (٥٠٠) ريال عربوناً، فإن أتيتك عندا بسبعة الثمن وإلا فالعربون لك.

حكمه

بيع العربون جائز، وعقده صحيح، ثبت حوازه عن عمر وابنه، وقال الإمام أحمد رحمه الله: لا بأس به. ^(٢)

ودليل ذلك: قصة شراء نافع من الحارث من صعوان بن أمية دار السحن لعمر بن الخطاب - رضي الله عنه - بأربعة آلاف درهم، فإن رضي عمر فالبيع له وإن لم يرض فلصعوان أربع مائة درهم. ^(٣)

• نظر النسي (٣٣١/٦) وكشاد الشاف (١٩٥/٢) وحاشية الروم (١٠٧/٤) والإيعاف (٣٧٥/٤)

(١) العرب هو قاطع الذي تلقت العرب من قديم وتكلمت به الفخر العرب للحوالي ص ٤٥٦.

(٢) أما حديث: «بني حسي ثلثة من بيع العربان» فهو ضعيف. نظر سبل السلام (٣٣/٣)

(٣) ذكر البخاري صملاً بضمه المزمع في كتاب المحصرات - باب الربط والخس في القرم، قبل الحديث رقم ١٤٢٣



س ١ : ما الفرق بين شروط البيع ، والشروط في البيع ؟

س ٢ . بين حكم الشرط من حيث الصحة وعدمها في الصور التالية :

١ - أقرض رجل آخر مبلغاً من المال واشترط عليه أن يائي بكمبل .

ب - اشترى زيد من خالد مواد غذائية واشترط أن يدفع له الثمن أقساطاً محددة كل شهر .

جـ - باع خالد سيارته علي مهد واشترط أن يركبها إلى بيته .

د - اشترى عبد الله كتاباً من المكتبة واشترط عليه صاحبها أن لا يقرؤه غيره .

س ٣ : على أي شيء تستدل بالأدلة التالية :

١ - قوله ﷺ : (للمسلمون على شروطهم) .

ب - قوله ﷺ : (لا يحمل سلف وسبع) .

جـ - قوله ﷺ : (كل شرط ليس في كتاب الله فهو باطل وإن كان مائة شرط)

س ٤ : باع عبد الله سلعة على سعيد وهو لا يعلم بها عيباً ، ولكنه أراد أن لا يرد المشتري

السلعة لو وجد بها أي عيب ، فقال له : أنا بريء من كل عيب تجده بالسلعة ، ثم وجد

المشتري بها عيباً ، فهل يبرأ عبد الله من هذا العيب ؟ وهل لسعيد أن يرد السلعة عليه ؟

مع التدليل ، والتعليل .

س ٥ . ما صورة بيع العربون ، وما حكمه ؟

الخيار (•)

تعريفه

الخيار اسم مصدر للتعلم اختيار، والمراد به: طلبه حبر الامر من إمضاء البيع أو فسخه.

أنواعه

الخيار عدة أنواع، منها ما يلي:

أولاً. خيار المجلس

والمراد بالمجلس مكان الشايح.

والمراد بخيار المجلس: أن المتبايعين إذا شايحا فلكل واحد منهما أن يفسخ العقد ما لم يتعزفا عن المكان الذي شايحا فيه.

دليله ومدة ثبوته

يدل على ثبوت هذا النوع من الخيار قوله ﷺ: (الشَّيْخَانِ خِيارَ مالٍ يتعزفانَ فَإِنْ صَدَقَا وَبَيَّنَّا بَوْرُكَ

لَهُمَا فِي بَيْعِهِمَا ، وَإِنْ كَذَبَا وَكُنْتَا مُحِبَّتَيْنِ بَرَكَةُ بَيْعِهِمَا)^(١)

وبينت حيار المجلس ما لم يتعزف المتعاقدان ببدييهما من المكان الذي تعاقداه فيه وسواء اطال المكث فيه أم قصر.

وإذا كان العقد قد تم بالهاتف مثلاً فمدة الخيار حتى انتهاء المكالمة.

١- انظر كشف الشفاح (١٩٨/٣) وحاشية الفروع (٢١٣/٤) وللأسرة انظر حيار المجلس والصفحة ٤ جلد ١٢ الطيار

(١) رواية الطبراني في كتاب التبرج - باب: إذا كان الشك ولم يكتموا ونعماً برقم (٢٠٧٩) ومسلم في التبرج - باب: المصدق في البيع (١١٩٤/٣)

برقم (١٠٣٢)



ثني الخيار أو إسقاطه

- أ - ثني الخيار: والمراد به أن يتبايعا على أنه لا خيار بينهما وهذا جائز، ويلزم البيع بمجرد العقد.
- ب - إسقاط الخيار: والمراد به أن يتبايعا ثم ينعفا بعد العقد وقبل التعرق على إسقاط الخيار، وهذا قد يلحقاً إليه إذا دام مجلسهما طويلاً، وهذا جائز ويلزم البيع بعد إسقاط الخيار.
- ج - إذا اتفق الطرفان على إسقاط الخيار عن واحد منهما صح ذلك، ويبقى للأخر خياره وليس للطرف المسقط عنه الخيار فصح البيع، بل يلزم في حقه البيع بعد إسقاط الخيار عنه.



التحاييل لإسقاط خيار المجلس

لا يجوز لأحدهما أن يتحاييل في إسقاط الخيار دون رضا صاحبه، وذلك بأن يعارقه مباشرة بعد العقد يعرض إسقاط حق صاحبه في خيار المجلس، وإنما يكون قصصاً بالتعرق المعتاد كدفعه لشراء عرض آخر أو إلى مرلة أو نحو ذلك.

ودليل ذلك حديث عبد الله بن عمرو - رضي الله عنهما - أن النبي ﷺ قال: (التبايعان بالخيار مالم يعرقا، إلا أن تكون صفقة خيار، ولا يحل له أن يعارق صاحبه حشمه أنه يسقطه ج. (١)

(١) رواه أبو داود في كتاب البيوع - باب في خيار الشايعين برقم (٣٤٥٦) وهو مذهب في كتاب البيوع - باب ما ساء في البيع بالخيار برقم (١٩٤٧) وحسنه، والتمحي (٢٤٧/٧) وأحمد (١٨٤/٢)

ثامناً خيار الشرط

المراد به :



أن يشترط المتعاقدان أو أحدهما أن له الخيار في قسح البيع أو إبطائه مدة معلومة.

مثاله : قول المشتري : آخذ هذه البضاعة على أن أشارك فيها إلى عد، أو كما يعبر عنه بعض الناس (على شور).

شروطه :



بشترط لصحة خيار الشرط شروط، هي :

١ - تراضي الطرفين.

٢ - أن يكون إلى مدة معلومة.

٣ - أن يكون في صلب العقد، أو بعده لكي في مدة الخيارين (خيار المجلس ، وخيار الشرط) إذا أراد تجديد مده أخرى.

انتهاء خيار الشرط



ينتهي خيار الشرط إذا انتهت المدة التي اتفق عليها المتعاقدان، كما ينتهي لو اتفقا على قطع الخيار في انهاء المدة : لأن ذلك حق لهما فكان لهما قطعه.

ثالثاً : خيار العيب :

المراد بالعيب : ما يتقص فيه المبيع عادة، مثل : تصدع حدار المنزل، ونقصان زيت السيارة، وسقوط بعض صفحات الكتاب أو بياضها، وفساد كثير في صندوق موز أو برتقال ونحوهما.



كتمان العيب

يحرم على البائع كتمان العيب، لقول النبي ﷺ: «إِذَا بَعَدَ الْخَبْرُ - خُفِرَ فَأَنْ هَانَ صَدَقًا

بُورِكَ لَهَا هِيَ بَعِيْهَا، وَإِنْ كُتِبَ وَكُتِمَا مَحَمَتٌ بَرَكَةٌ بَيْنَهُمَا» (١)

وقوله ﷺ: «الْمُسْلِمُ أَحَرُّ الْمُسْلِمِ وَلَا يَحِلُّ لِلْمُسْلِمِ بَيْعُ مَنْ أَحْبَبَهُ بَيْعًا فِيهِ عَيْبٌ إِلَّا بَيِّنَةً لَهُ» (٢)



الخيار فيه:

من اشترى سلعة ثم اكتشف فيها عيباً لم يكن يعلمه قبل الشراء فإنه يحبر بين رد السلعة وأخذ

الثمن الذي دفعه كاملاً، وبين إمساكها وأخذ الأرض، وهو قسط ما بين قبضة السلعة سليمة وقبضتها معيبة

ومثال ذلك: من اشترى سيارة محسنة عشر ألف ريال فوجد محركها قد أصابه التلف فإنه

بالخيار إما أن يرد السيارة وأخذ ما دفعه قيمة لها، أو يأخذ أرض العيب، وذلك بأن تقدر قبضة

السيارة سليمة ثم تقدر معيبة والفرق بين القبعين يؤخذ قسطه من الثمن الذي اشترى به السيارة

فلو قدرت سليمة مثلاً بعشرة آلاف ريال، ثم قدرت معيبة بشمانيه آلاف ريال، فالفرق بين القبعين

ألفا ريال، وهي تمثل خمس قبضة السيارة سليمة، فيدفع البائع إلى المشتري خمس الثمن الذي

اشترى به السيارة وهو ثلاثة آلاف ريال (٣) على أن المتبايعين لو نصالحا على شيء بينهما غير الأرض

فلا بأس بذلك ؛ لأن الحق لهم لا يعدوهما.

(١) روى البخاري ومسلم وأبو داود في صحيحه (٧٥٥/٢) برقم (٢٢٤٦) ولما حكاه في مستدركه (٨/٢) وصححه على شرطهما.

(٢) روى ابن ماجه في إسناده الصحيح باب من باع حياً فميت (٧٥٥/٢) برقم (٢٢٤٦) وفيه في إسناده الصحيح (٣١٧/١٧) وأحمد بن حنبل (١٥٨/٤) وفيه في إسناده الصحيح (١٢١).

(٣) فلاحظ هنا أن هناك فرقا بين القيمة وبين الثمن، فالثمن هو الذي اشترى به السلعة، وهو لا يراعى أن يكون مثالا للقيمة السلعة الحقيقية في السوق، ولذلك أن المتبايعين قد يزدان في نفس السلعة أو يبيعها من العلاقة كعادته أو فريضة أو غيرها، فكان النظر عند تقدير الأرض إلى القيمة لا إلى الثمن.

- س ١ . ما المراد بخيار المجلس ؟ واذكر مثالا عليه .
- س ٢ . ما المراد بنفي الخيار وإسقاطه ؟ وما حكمهما ؟
- س ٣ . ما حكم التحايل لإسقاط خيار المجلس ؟ وما الدليل عليه ؟ وما مثاله ؟
- س ٤ . ما الشروط التي يصح بها خيار الشرط ؟



الإقالة (*)

تعريفها

الإقالة لغة: الرفع والإزالة ، يقال : أقال الله عشرته إذا رفعه من سقوطه، سميت الإقالة بذلك لأنها رفع للعقد وإزالة له ولآثاره والاستغالة : طلب الإقالة .
واصطلاحاً: رفع العقد وإلغاء حكمه بنراضي الطرفين .
مثالها: اشترى محمد ثوباً من محل تجاري، ثم انصرف إلى منزله، وتقدم على شرائه الثوب، فعاد إلى صاحب المحل، وطلب منه رد الثوب ، وإعادة نفوده إليه ^(١) فاستجاب له صاحب المحل فأخذ الثوب ،ورد عليه نفوده .

حكمها وشرطها

طلب الإقالة صراح سواء أكان ذلك من البائع أم كان من المشتري، واستجابة الطرف الآخر لطلب صاحبه مستحقة .

يدل على ذلك قول النبي ﷺ : (من أقال مسلماً أقال الله عشرته يوم القيامة) . ^(٢)

وبشروط لصحتها وصحى كل من الطرفين بالإقالة

* انظر المحلى (١٩٩/٦) وحاشية الفروس (١٨٦/٤) والموسوعة الفقهية (٣٢٤/٥)

(١) ليس له هنا إزام صاحبه المحل بذلك لأن البيع قد تم وراح بعد العقد.

(٢) رواه أبو داود في كتاب البيع، باب فصل الإقالة برقم (٣٤٦٠)، وابن ماجه في أبواب التجاراته - باب: الإقالة (٧٤١/٦) رقم (٢١٩٩).

وعدا لغة، وصححه ابن عثيق للعيد (المطهر في القادير ٧٩/٦)



الحكمة من مشروعية الإفالة

لقد يسرت الشريعة تعامل الناس، وراعت مصالحهم، ولمرء فد يشتري الشيء فبرى عدم حاجته إليه، وفد يبعه فبندم على التعرط فبه، فأباح له الشريعة المعطهرة طلب الإفالة، ورغبت صاحبه في قبولها مع وعده بالفضل العظيم .

الأسئلة



- س ١ : عرف الإفالة، واذكر مثلاً لها من إنشائك .
- س ٢ : ما حكم الإفالة؟ اذكر الدليل على ذلك .
- س ٣ : ما الحكمة من مشروعية الإفالة .

بيع التقسيط (•)

تعريفه

التقسيط لغةً : أصله من القَسَطَ وهو الجزء والنصيب والحصصة، وقَسَطَ الشيءَ قَسْطاً وجعله أجزاءً، وقَسَطَ الذهبَ جعله أجزاءً معلومة تؤدي في أوقات معينة .
 واصطلاحاً : بيع شيء بثمن مؤجل أكثر من ثمنه الحال، يدفع مقرراً في أوقات محددة .
 مثال : رجل يريد شراء سيارة ثمنها حالاً خمسون ألف ريال، فاشتراها بثمن مؤجل قدره ستة وستون ألف ريال يدفعها مقسطة كل شهر ثلاثة آلاف ريال .

حكمه

بيع التقسيط من البيوع المباحة، يدل على ذلك قوله تعالى ﴿ يَكْفِيهَا الْيَوْمَ مَا مِثْرُهَا إِذَا أَنْزَلْنَاهُ يَدْرِي إِنْ أَكْمَلْتُ لَكُمْ فَاغْنِيَنَّكُمْ ﴾ (١)

• ينظر في الموضوع : حكم بيع التقسيط للدكتور محمد حنلة الإبراهيم، وحكم بيع التقسيط للأستاذ الأمين الحاج محمد السند ، وبيع التقسيط للدكتور / ديس المصري
 (١) سورة البقرة : آية ٢٨٢



بيع النسيئ كغيره من البعوض نشترط فيه شروط البيع المعروفة، وهناك ضوابط أخرى يجب مراعاتها عند الشراء بالنسيئ وهي:

- ١ - إذا كان الثمن والتمن من الأموال التي يشترط نفاذها في مجلس العقد فإنه لا يجوز أن يباع أحدهما بالآخر نسيئاً مثل: شراء الذهب بفضة أو شراء الذهب بوزن نسيئ.
- ٢ - أن لا يشترط البائع على المشتري زيادة في الثمن إذا تأخر عن أداء ما عليه في الوقت المحدد، كأن يفتدا البيع بمئة وخمسين ريالاً مؤجلة ويقول البائع للمشتري، إذا تأخرت عن موعد الأداء نلزمك بمئة وسعين فهذا رباً محرم.
- ٣ - أن تكون السلعة مملوكة للبائع وقت العقد، فلا يجوز أن يبيعه بضاعة ليست في ملكه ثم يذهب فيشترها ويسلمها للمشتري.
- ٤ - أن لا تكون هناك وسيط بين البائع والمشتري يكون هو الذي يدفع الثمن؛ لأن هذا في الحقيقة من الربا المحرم وصورة ذلك: أن يأتي شخص لآخر أو لشركة أو مؤسسة يطلب بضاعة فلا تكون عندهم فيقولون: اذهب فحدها من المحل الفلاني ونحن نتولى دفع قيمتها نقداً، وأنت ندفع لما القيمة مقسطة بزيادة.
- ٥ - لا بد من تحديد الأجل الذي يحل فيه الثمن لأن عدم تحديده جهالة مؤثرة فلا يجوز.

س ١ : ما حكم بيع شيء بشمن مؤجل أعلى من الشمن الذي نباع به نقداً؟ ومضى يسمى بيع تنقيط؟

س ٢ : أجب ب (صح) أو (خطأ) مع التعليل وتصحيح الخطأ إن وجد .

١ - يصح شراء طقم من الذهب بأوراق نقدية بالتنقيط .

٢ - لا يصح أن يبيع شخص لآخر سلعة بشمن مؤجل بشرط أن يريد عليه الشمن إذا تأخر من تسليم المبلغ في الوقت المحدد .

٣ - يجوز لمؤسسات التنقيط أن تتقبل من العملاء طلبات شراء سلعة بمواصفات محددة، ثم تقوم بشرائها، وبيعها بعد ذلك على طالب الشراء من غير إلزام بذلك .

تعريف

السلم لغةً: السلم.

واصطلاحاً: بيع شيء موصوف في الذمة مؤجل يتم مقبوض في مجلس العقد.

سمي سلمًا لتسليم الثمن في مجلس العقد، ويسمى أيضاً: السلم لتقديم الثمن.

مثاله: أن يشتري سالم من صالح مائة كبس من الأرز ويذكر نوعه، ووزن كل كبس منه ونحو

ذلك، على أن يستلمها بعد سنة ويدفع قيمتها في الحال.

أركان السلم

أركان السلم أربعة، هي:

١ - التسليم، وهو المشتري.

٢ - التسليم إليه، وهو البائع.

٣ - التسليم فيه، وهو المسع.

٤ - رأس مال السلم، هو الثمن المقبوض في المجلس.



المسلم حائز دل على حواره الكتاب والمسة والإجماع .

فمن الكتاب عموم قوله تعالى ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا تَدَايَنْتُمْ بِشَيْءٍ فَإِجْلٌ أَجَلٌ مُكْتَمٍ يَأْتِيكُمْ ﴾^(١)
قال ابن عباس - رضي الله عنهما - : أشهد أن السلف المضمون إلى أجل مسمى قد أحله الله في
كتاب وأذن فيه، ثم تلا هذه الآية .^(٢)

ومن السنة، حديث ابن عباس - رضي الله عنهما - قال : قدم النبي ﷺ المدينة وهم يسلمون بالنمر
السدين والثلاث، فقال : (من أسلف في شيء عفي كبل معلوم وورن معلوم إلى أجل معلوم) .^(٣)



الحكمة من إباحته

في إباحة السلم مراعاة لحاجة كل من البائع والمشتري، فالبائع قد يحتاج إلى المال، وذلك
للإعاق على زرعه إن كان مزارعاً أو على تجارته إن كان تاجراً أو على مصعبه إن كان صاحب مصنع
هذا لأن أن يلجأ إلى المولين فيفتري منهم بطريق الربا، بغرم يبيع إنتاجه مقدماً عن طريق عقد
المسلم ويحصل على المال اللازم الذي يحتاج إليه، كما أن المشتري يستفيد أيضاً من ربحه الثمن،
حيث إنه سيشتري السلعة بثمن أقل من الثمن الذي تمنع به، وذلك في مقابل الأجل .

(١) سورة الفرق، آية ٢٨٢ .

(٢) أخرجه عبد البر في معجم في الترمذي، كتاب البيع - باب لا سلف إلا إلى أجل معلوم ج ٨، رقم (١١٠٦٤) . وفيه في في حسن الكبرى من
كتاب البيع - باب جوارق الرمي والتمويل في السلف ج ٦، ص ١٩ وصححه الحاكم على شرط الشيخين (٢/٢٨٦) .

(٣) رواه البخاري في كتاب السلم - باب السلم في وزن معلوم رقم (٢٢٤٠) ، ومسلم في كتابه المساقاة - باب السلم (٣/١٢٢٧) رقم
(١٦٠٤) .



شروط السلم

يشترط لصحة السلم - بالإضافة إلى شروط البيع - سبعة شروط، هي:

١ - أن يكون (المسلم فيه) مما يمكن ضبط صفاته التي يختلف الثمن باختلافها، فيصح السلم في الحبوب والقمح والأقمشة والحديد والأدوية والسيارات الخديدة والألبان ونحو ذلك؛ لأن هذه الأشياء يمكن ضبط صفاتها.

أما الأشياء التي لا يمكن ضبط صفاتها فلا يصح السلم فيها مثل: الجواهر كاللؤلؤ والياقوت؛ لأنها تختلف اختلافًا يثبت بالكبر والصغر وحس التدوير وفرجة الصعاء، وكذلك لا يصح السلم في السفل كالخس والكراث والحز وجرها، ولا في السيارات المستعملة ولا في العفائر كالأراضي.

٢ - أن ينص في العقد على صفات (المسلم فيه) التي يختلف الثمن باختلافها، كالجنس وال نوع، والخودة أو الرذاعة، والحجم.

فإذا سلم في ثمر فلابد أن يذكر نوعه (سكري، خلاص، وهكذا) وهل هو جيد أو ردي، وحجمه (كبار أو صغار) وهل هو قديم أو حديث.

وإذا سلم في سيارة ذكر نوعها (كابرس، هاتيكس، مرسيدس) وموديلها (٢٠٠٥، ٢٠٠٦) وميراتها (أونومايك، عادي) وكل ما له أثر في الثمن.

٣ - أن يذكر مقدار (المسلم فيه) لطبيع، وذلك يذكر وره إن كان يباع بالوزن كالخديد، أو كبيله إن كان يباع بالكيل كالقمح، أو عدده إن كان يباع بالعدد كالسيارات، أو طوله إن كان يباع بالفر مثلاً كالأقمشة، وهكذا، وذلك لما تقدم من قوله: «من أسلف فليسلف في كيل معلوم ووزن معلوم».

٤ - أن يكون (المسلم فيه) مؤحلاً إلى أحل معلوم، لقوله في الحديث المتقدم: «إلى أحل معلوم»^١ فإلا لد أن يكون مؤحلاً، فلا يحوز حالاً، ولابد من ذكر وقت معلوم كشهر محرم أو رمضان مثلاً أو في يوم كذا من شهر كذا من عام كذا، وإن كان الأجل مجهولاً لم يصح مثل أن يقول: إلى نزول الطلح.

٥ - أن يكون (المسلم فيه) مما يعطب على الظن وجوده في الاسواق عند حلول الأجل، سواء كان موجوداً وقت العقد أو عبر موجوده، فلا يحوز أن يسلم في رطب جدهد إلى وقت الشتاء، لأن الرطب إنما يوجد عادة في الصيف، كما لا يحوز أن يسلم في ثمر شجرة معينة، أو في إسماع من إنتاج مصنع معين، لاحتمال أن لا تنمر هذه الشجرة للمعينة أو يتعطل هذا المصنع كان يحترق أو يعلق.

٦ - تسليم الثمن في مجلس العقد، فإن تفرق المتعاقدان قبل فسخ الثمن لم يصح السلم؛ لأنه يدخل في بيع القديس بالدين^(١) وهو محرم باتفاق العلماء.

ولابد أن يكون الثمن معلوم الصفة والمقدار، ولا يشترط في الثمن أن يكون نفوذاً بل يحوز أن يكون عرصاً من العروض كسيارة، أو ماشية، أو حديد، فيشترط حينئذ أن يكون الثمن معلوم الصفة والمقدار، لأنه قد يتعذر تسليم المبيع إذا حل الأجل فاشترط معرفة الثمن معرفة تامة حتى يمكن رد بدلته في هذه الحالة.

(١) بيع الله من يقدس. بيع شيء في القصة مؤجل بشيء آخر في القصة مؤجل، كأن يبيعه سيارة موصوفة في القصة (أي غير معينة) بعشرين ألف ريال مؤجلة أيضاً، والسلم والتسليم بعد مدة مثلاً.

٧ - أن يكون (المسلم فيه) موصوفاً في الدمة، فلا يصح أن يكون شيئاً معبأً، وذلك لأن الشيء المعين يمكن بيعه في الحال فلا حاجة إلى بيعه سلماً، ولأنه ربما تلف قبل وقت تسليمه.



الأسئلة

س ١ : ما الفرق بالمسلم ؟ ثم اذكر له صورته

س ٢ : عدد شروط المسلم مع التوضيح .

س ٣ : بين حكم ما يلي مع التعليل :

أ - اشترى رجل بضاعة موصوفة في الدمة على أن يستلمها بعد شهرين، وانقضا على أن لا يتم دفع الثمن إلا عند الاستلام .

ب - اشترى شخص من آخر أرضاً عقارية موصوفة يستلمها بعد سنة دفع ثمنها في المجلس .

تعريفه

الربا لغةً: الزيادة.

واصطلاحاً: الزيادة في أشياء محصورة.

حكمه

الربا محرم شرعاً، دل على تحريمه الكتاب، والسنة والإجماع.

أما من الكتاب فقولته تعالى: ﴿وَأَحَلَّ اللَّهُ الْبَيْعَ وَحَرَّمَ الرِّبَا﴾^(١)

وأما من السنة: فعن جابر بن عبد الله - رضي الله عنهما - قال: لعن رسول الله ﷺ (أكل الربا، وموكله، وكاتبه، وشاهديه وقال هم سواء)^(٢) وعن أبي هريرة - رضي الله عنه - عن النبي ﷺ قال: (احتسبوا السبع الموفيات)، قالوا: يا رسول الله، وما هي؟ قال: (الشرأة بالله، والسحر، وقتل النفس التي حرم الله إلا بالحق، وأكل الربا، وأكل ماله البشيم، والنولي يوم الرحف، وفدت المحصنات المؤمنات بالفاحشات)^(٣).

أما الإجماع، فقد اجمعت الأمة على تحريم الربا.

(١) سورة البقرة آية ٢٧٥.

(٢) رواه مسلم في كتاب المساقاة، باب لمن أكل الربا (١٦١٩/٣) برقم (١٥٩٨) ورواه البخاري في كتاب البيوع، باب موكل الربا برقم (٢٠٨٦) عن أبي بصير عن حديث مختصراً على أكل الربا وموكله.

(٣) رواه البخاري في كتابه الوصايا باب (٢٣) برقم (٢٧٦٦) ومسلم في كتاب الإيمان باب بيان فلكلار (٩٩/١) برقم (٨٩).



حرم الشرع الربا لما فيه من الأضرار الكثيرة والآثار السيئة من التواهي التالية:

- ١ - من الناحية الخلقية: يطمع قلب الربائي بالاثرة والمخل وضيق الصدر.
- ٢ - من الناحية الاجتماعية: يسود المجتمع الذي يتعامل أفرادها بالربا التعكك والعداوة والسعواء، وتعمل هذه الأمور محل التعاون والتناصر، حتى بين الدول التي تتعامل مألها فيما بينها.
- ٣ - من الناحية الاقتصادية: تظهر آثار الربا فيما يلي:
 - ١ - تميل طائفة كبيرة من المجتمع وهي تلك الأموال، إلى الحصول على الأرباح دون أن تتعرض للخسارة، وذلك عن طريق الربا، كما هو حال البنوك التجارية، وفي ذلك حرمان للمجتمع والبلاد من المشروعات الإنتاجية النافعة.
 - ب - يفضي المستدين الذي اقترض بالربا ربحاً طويلاً من الرمن في قضاء ديونه وعوائدها الربوية، وفي ذلك ضرر من ثلاث نواحي.
 - ١ - يكون هم هذا المستدين وشغله الشاغل قضاء ما عليه من الديون التي تراكمت بسبب عجزه عن سداد قوائدها، فبدلاً من أن يشغل أمواله في تجارة أو صناعة نافعة، يوجه هذا المال الذي جمعه في سداد ديونه.
 - ٢ - تقلل القوة الشرائية في أيدي الناس، فلا يتمكنون من شراء ما هو موجود في السوق من السلع والخدمات، وفي ذلك ضرر على اقتصاد البلاد حيث لا ينشعج التجار وأصحاب المصانع على الإنتاج، فتحرم البلاد من هذه المنافع.
 - ٣ - عندما يقترض أصحاب المشروعات الإنتاجية بالربا، فإن نسبة ذلك أن يرفع هؤلاء

المنجئون أسعار بضائعهم على الناس ليعطوا تكاليف الإنتاج المرتفعة بسبب الربا كما يتعرضون للإفلاس وبنوار التحارة إذا قل الطلب على سلعتهم فانهضت الأسعار ولم تنوفر لهم الأموال اللازمة لسداد ديونهم .



أنواع الربا

الربا نوعان : (١)

النوع الأول . الربا في الديون ، وله صور منها :

الصورة الأولى : أن يكون في ذمة شخص لأخر دين - سواء أكان مشؤوه قرضاً أم بيعاً أم غير ذلك - وإذا حل الأجل طالبه صاحب الدين ، فقال له : إما أن نفضي الدين الذي عليك ، وإما أن أزيد لك في المدة ويزيد أنت لي في الدراهم ، فيفعل المدين ذلك .

فقال ذلك : أن يشترى حالد سيارة من سعيد بعشرة آلاف ريال ثم بعد سنة (وهنا البيع صحيح ولا إشكال فيه) وبعد أن مضت السنة وحل الدين قال سعيد لحالد : إما أن تسلم المبلغ (عشرة آلاف) الآن ، وإما أن أمهلك سنة أخرى ، وتسلم لي حينذاك اثني عشر ألف ريال بدلاً من عشرة آلاف ريال ، فاتفقا على ذلك وأمهله سعيد سنة أخرى .

دليل تحريم هذه الصورة قوله تعالى : ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَكُمْ مِمَّا كَسَبْتُمْ مَغْفِرَةً وَاتَّقُوا اللَّهَ لَعَلَّكُمْ تُفْلِحُونَ ﴾ (١) عن صحاح - رحمه الله تعالى - قال : كانوا ينساقون إلى أجل ، فإذا جاء أجل زادوا عليهم وزادوا في الأجل .

(١) مجموع المصطلحات الاقتصادية في لغة الفقهاء من (١٣٦ ، ١٣٧)

(٢) سورة آل عمران الآية ١٢٠ .

الصورة الثانية: أن يقرض شخص آخر مبلغاً من المال - مائة ريال مثلاً - على أن يردّها المقرض بعد سنة مثلاً مائة وعشرين.

مثال ذلك: أراد خالد أن يتزوج ونسّى عنده من المال ما يغطي تكاليف الزواج فذهب إلى سعيد وطلب منه أن يقرضه عشرين ألف ريال على أن يسدّها له بعد سنتين فقال سعيد: نعم، سأقرضك هذا المبلغ على أن تسلمه لي بعد سنتين ثلاثين ألف ريال، أي بزيادة عشرة آلاف ريال، فوافق خالد، فأقرضه سعيد المبلغ المذكور.

دليل تحريم هذه الصورة: إجماع العلماء على تحريم كل فرض حر منفعة، ولأنه نوع من أنواع الربا، وقد جاءت الأدلة الكثيرة بتحريمه، كما سبق.



القروض المصرفية

من المعاملات التي تجري في كثير من المصارف اليوم الإقراض والاقتراض بفائدة.
أولاً: الإقراض بفائدة: وذلك بأن يعطي الشخص أو المؤسسة أو الشركة المصرف مالاً على أن يعطيه عليه فائدة سنوية مقدارها ٥% أو غيرها، ونسعى هذه العملية في عرف المصارف (الإيداع إلى أجل) وكلما زاد الأجل كان ذلك ادعى لزيادة الفائدة.^(١)
وحقيقة هذه المعاملة أن المصرف يقرض من الناس ويعملهم رماً على هذا القرض فهي

(١) ولذلك لا تعطي المصارف عادة أية فائدة على الحسابات الجارية، وذلك لأن النوع يستحقها من شاء بخلافه، فالدائع لأجل فلا يمكن سحبها متى شاء.

عملية ربوية محرمة إجماعاً .

ثانياً : الافتراض بفائدة : وذلك بأن يفترض الشخص أو المؤسسة أو الشركة من المصروف مبلغاً من المال على أن يرده بزيادة فائدة مقدارها (٢١٪) أو غيرها .
وهذه العملية ربا صريح محرم بالإجماع ، سواء أكان الغرض من هذا الافتراض الاستهلاك ، أم كان الغرض منه الاستثمار .



خصم الأوراق التجارية

نجري كثير من المعاملات التجارية بالنسيئة الموزلة بأن يشتري التاجر بضاعة بشحن مؤجل فيكتب للبائع ورقة تنقص المال الذي له على المشتري ، لها تاريخ لاستلام المبلغ الذي تحصله غالباً ما يكون من شهر إلى ثلاثة أشهر أو سنة أشهر يستلم هذا المبلغ عند حلول وقته من نفس المشتري أو من طرف ثالث يكون مصرفاً أو غيره نسي هذه الورقة (الكمبيالة) أو السند الإذني على اختلاف يسير بينهما .^(١)

والأصل أن ينتظر حامل (الكمبيالة) أو السند الإذني إلى وقت حلول دفع المبلغ ثم يقدم هذه الورقة ويتسلم بها المبلغ الذي تحصله .

ولكنه قد يحتاج أحياناً إلى سيولة فل حلول الأجل فيذهب إلى صاحب الكمبيالة (الذي عليه الدين) أو إلى مصرف فيطلب منه أن يأخذ هذه الكمبيالة بما فيها من مبلغ^(٢) على أن يسلمه أقل مما تحصله الكمبيالة فداً فإذا حل الأجل صار المبلغ الذي في الكمبيالة للشخص الذي استغلت إليه أو المصروف .

(١) الأوراق التجارية في الأنظمة التجارية ثلاثة أنواع وهي بعضها أرصة أنواع هي الكمبيالة ، والسند الإذني ، والشيك والربعة السة خالصة .
(٢) ويام ذلك عند : عن طريق ما يسمى بالسطور والملق بأن يحولها لهذا الشخص بكتابة يكتبها على ظهر الكمبيالة ويوقع عليها

وعن السراء بن عمار وريد بن أرفم - رضي الله عنهما - قالوا: «نهى رسول الله ﷺ عن بيع الذهب بالزرق ديناراً» (١).



الأموال الربوية

الأموال التي يجري فيها الربا هي الأصناف الستة التي نص عليها النبي ﷺ في حديث عاصدة بن الصامت المتقدم وهي: الذهب، والفضة، البر، والتمر، والشعير، والخلج.

وهذه الأموال الربوية في الجملة قسمان:

الأول: النقدان وهما الذهب والفضة، وبأخذ حكمهما ما حل محللهما أو شابههما في النقد والتمنية للأشياء، مثل الأوراق النقدية الآن، فيجري فيها الربا كالذهب والفضة.

الثاني: الأطعمة الأربعة وهي البر والتمر والشعير والخلج، وبأخذ حكمها ما شابهها في علنها الربوية وهي الكيل أو الوزن مع الطعام، وفيل كونها فوئاً أو ما يصلح.

ومثال ما يشابهها في علنها: الأرز والجريش وغيرهما... أما ما لم يكن مشابهاً لهذه الأموال الربوية فإنه لا يجري فيه الربا وذلك مثل: الخضران والفواكه والحبوبات والسيارات والثياب وغيرها.

(١) دوك المغاربي في كتاب الجورج - باب بيع الزرق بالذهب لسنة برقم (٦١٨٠) وصنم في كتاب المسالك - باب فيه عن بيع الزرق بالذهب ديناراً (١٢١٣/٣) برقم (١٥٨٩).



قاعدة في ربا الفضل والنسيئة

إذا بيع الربوي بربوي آخر فلا يخلو من صورتين:

الصورة الأولى: أن يباع الربوي بربوي من جنسه، كما إذا بيع ذهب بذهب، أو بر ببر، وحينئذ يشترط لصحة البيع شرطان:

الشرط الأول: التساوي بينهما في المقدار.

الشرط الثاني: التقاوس قبل التفريق.

الصورة الثانية: أن يباع الربوي بربوي من غير جنسه وله حالتان:

١ - أن يتحدد الجنسان في العلة، وحينئذ يشترط لصحة البيع شرط واحد هو التقاوس قبل التفريق، ولا يشترط التساوي بينهما، كما إذا بيع بر بشعير، أو ذهب بفضة أو ذهب بريالات أو فضة بريالات، فإنهما جنسان مختلفان لكنهما يتحددان في العلة وهي الكيل والطعم في البر والشعير، والتسمية في الذهب والفضة والريالات.

٢ - أن يختلف الجنسان في العلة وحينئذ لا يشترط التساوي ولا التقاوس، بل يجوز التفاضل ويجوز للنساء، كما إذا بيع بر بذهب، فإنهما جنسان مختلفان، غير متحدي العلة فالبر مطعوم والذهب ثمن من الأثمان.

المراد بها

العينة هي : أن يبيع شخص على آخر سلعة بتمس مؤجل، ثم يشتريها منه نقداً بتمس أقل، قبل دفع المشتري التمس كاملاً

مقالها : أن يشتري محمد من ناظر مائة كيس من الأرز بعشرين ألف ريال مؤجلة ثم يقوم الناظر بشراء الأكياس من محمد بخمسة عشر ألف ريال يدفعها نقداً في نفس الوقت، أو بعده لكن قبل دفع محمد للتمس المؤجل

تحكمه والحكمة منه

بيع العينة محرم؛ لأنه حيلة على الربا، فكأنه - في المثال السابق - افترض من خمسة عشر ألف ريال على أن يردّها عشرين ألفاً.
قال أيوب السخني - رحمه الله تعالى - : يحادعون الله كما يحادعون الصبيان لو أنوا الأمر على وجهه كان أسهل.

ودليل تحريم العينة قول النبي ﷺ : إنا ساهمهم بالعينة، وأخذتم أديان السفرة، ورهبنتهم بالربا، ونزكتم الشهاد. سلف الله عليكم دلالاً يبرعه حتى ترحعوا إلى دينكم * *

هـ أخر المعني (٢٦٠ / ٦) والروى مع الحديث (٣٨٦ / ٤) وكشاف الصحاح (١٨٥ / ٣) .

(١) رواه أبو داود في السنن - باب: النهي عن العنه (٢٧٤ / ٢) رقم (٣٤٦٢) ولوله ابن القيم في معيشتهم الحسن وأعمال الكلام في المسألة

التهذيب مع عون المعبود (٢٤٠ / ٩) وسورة أسد شبح الإسلام ابن تيمية (مسند الصاوي ٢٩ / ٣٠) .

المراد به

التَّورِقُّ مأخوذ من التَّورِق، وهي الدراهم المنسوبة من التفضة، وقيل التفضلة مضروبة أو غير مضروبة.

والمراد به: أن يشتري شخص سلعة بثمن مؤجل، ثم يبيعها على شخص آخر غير البائع بشخص أقل مما اشترىها به.

سميت بذلك لأن غرض الشخص الحصول على التورق (السفد).

مثال ذلك: أن يحتاج محمد إلى مبلغ من المال كالتف ريال مثلاً، فلا يجد من يقرضه هذا المبلغ فبيد عند خالد سلعة قيمتها ألف ريال فبدأ فيشتريها منه بألف ومئتين مؤجلة إلى سنة ثم يبيعها على زيد بألف ريال أو نحوه.

حكمه: التورق جائز في قول جمهور العلماء لعدم ما يدل على منعه.



- س ١ : عرف الربا - واذكر أنواعه .
- س ٢ : وضح أضرار الربا الاقتصادية .
- س ٣ : بين بالتفصيل حكم القروض المصرفية بفائدة .
- س ٤ : بين الأموال التي يجري فيها الربا .
- س ٥ : ما الفرق بين العينة والنورق من حيث حفيقة كل منهما وحكمه ؟ ثم اذكر صورة كل منهما .

الصَّرْف (*)

تعريفه

بيع نقد بنقد أو الجنس أو الجنس أو مختلف .
والمراد بالنقد : الذهب والفضة وما يقوم مقامهما كالنقود الورقية والمعدنية .
مثال الصرف مع اتحاد الجنس : بيع عشرة ريالات سعودية بعشرة ريالات سعودية من فئة الريال .
مثال الصرف مع اختلاف الجنس : بيع حبيبات مصرية بريالات سعودية .

حكمه وشروطه

الصرف حلال، إذا توفرت شروطه، وهي :

أولاً : إذا كانت النقود من جنس واحد، كريالات سعودية بريالات سعودية، فإنه يشترط لصحة الصرف شرطان :

١ - عدم التماثل ، فلا يصح أن يصرف مائة ريال (من فئة مئة) بتسعين ريالاً من فئة (العشرات) أو الخمسمات أو الريالات (لقول النبي ﷺ : لا سعر بذهب بالذهب)

مثال :

٢ - التقابض قبل التفريق لقوله ﷺ : (الذهب بالذهب ، لا هاء وحاء)

« انظر حاشية الروض (١ / ٢٤٤) » .

(١) روضة البحاري في كتاب الميراث - باب في بيع الفضة بالفضة - رقم (٢١٧٧) وسنن أبي داود في كتاب الفقه - باب في بيع الذهب بالذهب - رقم (١٥٨٤)

(٢) روضة البحاري في كتاب الميراث - باب في بيع الفضة بالفضة - رقم (٢١٧٨)

ثانياً: إذا كان النقود من جسيمين، كزيالات، بجهيات، أو ذنانير بالميرات، اشترط لصحة الصرف شرط واحد، وهو التعاضل قبل التعرف، أما التعاضل فيحور. يدل لذلك قوله ﷺ: (يبيعوا الذهب بالفضة كيف شئتم هذا بيد ٢٤) .



الحالة المصرفية

المراد بالحالة المصرفية هنا أن يدفع شخص مبلغاً من المال إلى المصرف ويطلب منه تحويله أو تسليمه (٢) لشخص آخر في بلد آخر، وعادةً ما يأخذ المصرف عمولة (أجرة) على هذه العملية، وهذه الحالة من حيث حكمها نوعان:

- ١ - أن يكون المبلغ المحول من نفس العملة كأن يعطيهم شخص ألف ريال في الرياض لتسلم إلى شخص في جدة، وهذا العمل لا ماس به، وأخذ العمولة عليه جائزة.
- ٢ - أن يكون المبلغ المراد تسليمه من عملة أخرى غير العملة المدفوعة مثل أن يسلم ريالاً لتدفع إلى آخر في بلد آخر دولارات، فبالإضافة إلى ذلك، فبالإضافة إلى ذلك، فمن شرط الصرف من عملة إلى عملة أخرى أن يحصل التعاضل قبل التعرف فالواجب على المحول أن يصرف أولاً ويقبض المال ثم يحوله بعد ذلك حيث شاء، فإذا تم ذلك فالعملية جائزة ولك أخذ العمولة عليها.

(١) رواد القرومي في كتاب الميرج - باب ما جاء أن الحطة بالخطة مثلاً مثل وكراهية لتفاضل فيه (٣ / ٥٦١) رقم (١٦٤٠) ورواه البخاري عن أبي بكر - رضي الله عنه - مطلقاً: «وبعوا الذهب بالفضة و التفضة بالذهب كيف شئتم» - انظر - صحيح البخاري مع شرحه فتح الباري (٤ / ١٧٧) حديث رقم (٢١٧٥)

(٢) المصرف الآن لا يدفع نفس المبلغ أو مثله، وإنما يحور للمصرف لرباً أو عملاً في البلد الآخر يدفع مثل هذا المبلغ للشخص المراد

البطاقات المصرفية (*)

المراد بها

هي بطاقة معدنية أو بلاستيكية ممغنطة، عليها اسم حاملها، وتاريخ إصدارها، وتاريخ نهاية صلاحيتها، ولها رقم سري لا يعرفه إلا حاملها، يصدرها مصرف معين لصالح من يريد من عملائه مقابل رسوم معينة أو دون مقابل، منها ما يمكن حاملها من الحصول على نفود، أو شراء سلع أو خدمات دون دفع الثمن حالاً لتخصمها التزام مصدرها بالدفع عنه، ومنها ما يمكنه من سحب نفود من حسابه لدى المصرف فقط.

أنواعها

تصنع البطاقات البنكية إلى نوعين هما :

النوع الأول : البطاقة العادية أو بطاقة السحب المباشر من الرصيد .

تعرّفها : هي بطاقة تمنحها المصرف للعميل الذي له حساب لديه، وذلك للتخصيم الفوري من رصيده عند استخدامها بواسطة أجهزة الصرف الآلي، أو عن طريق أنظمة التحويل الإلكتروني

* تعبر : كتاب : بطاقة الائحة حقيقها البنكية التجارية وأحكامها الشرعية : للشيخ بكر أبو زيد ، وكتاب العلاقات البنكية الإئتمانية والسحب المباشر من الرصيد للدكتور عبد القهار إبراهيم أبو سفيان - ومجلة مجمع الفقه الإسلامي للعدد السابع



فائدة هذه البطافة

يستفيد حامل البطافة منها هي امرين: (١٠).

الاول: سحب نفود من رصيده لدى المصرف عن طريق أجهزة الصرف الآلي.

الثاني: تسديد قيمة مشترياته عندما يقدمها إلى المحل التجاري الذي يتعامل بالبطافة حيث

يتم خصم المبلغ من حسابه مباشرة عن طريق أنظمة التحويل الإلكتروني وتحويله إلى حساب التاجر في نفس وقت الشراء مباشرة.



حكم هذه البطافات

إصدار هذه البطافات والتعامل بها جائز لأنه ليس فيها إفراض بفائدة فإن حاملها لا يتمكن من استخدامها إلا في حدود رصيده لدى المصرف المصدر للبطافة كما أنها تخضع دون مقابل في الغالب. لكن مع مراعاة أن لا يكون المصرف من المصارف التجارية التي تتعامل بالربا.



النوع الثاني: بطافات الإقراض، وتسمى: البطافات الائتمانية.

المراد بها: هي بطاقة يمنحها المصرف للعميل الذي يرغب فيها ولو لم يكن له حساب لديه، ويمكن حاملها من السحب النقدي أو الشراء بواسطتها في حدود مبلغ معين، وتنتوع إلى صعبة وذخيرة حسب المبلغ المسموح باقتراضه.

ومن أمثلة هذه البطافات: بطاقات فيزا أو بطاقات الماستر كارد، وبطاقات أمريكان إكسپريس.

(١٠) هناك خدمات أخرى تقدمها البطافة لحاملها مثل:

١ - الاستفسار عن بعض المعلومات الخاصة بالعميل مثل التفرغ على رصيده وظرف كشف حساب مختصر أو ملخص

٢ - للمصرف على بعض الخدمات التي يقدمها للعميل مثل أسعار الفوائد، أو شراء التذاكر السياحية

٣ - تسديد فواتير خدمات الهاتف والماء والكهرباء.



يستفيد حامل هذا النوع من البطاقات أمرين كما في البطاقات العادية مع فروق جوهرية تظهر فيما يلي :

الأمر الأول : سحب نفود من المصرف الذي أصدر البطاقة في حدود مبلغ معين، ولو لم يكن له رصيد لدى هذا المصرف وإنما بقرصه المصرف هذا المبلغ على أن يقوم بسداده خلال شهر مثلاً أو على أقساط (حسب نوع البطاقة) وإذا تأخر عن السداد في الوقت المحدد حسب عليه للمصرف زيادة على الغرض مقابل التأخير.

الأمر الثاني : الحصول على سلع من المحلات التجارية أو على خدمات كالخدمات التي تقدمها مكاتب الطيران والعادق والمطاعم وغيرها، دون أن يدفع حامل البطاقة ثمن ذلك حالاً، وإنما يدفعها المصرف عنه على حجة الإفراض، على أن يقوم بفسديده للمصرف خلال شهر مثلاً أو على أقساط، مع دفع العوائد الربوية إذا تأخر في السداد والعادة أن يتم ذلك بالطريقة التالية :

« إذا رغب حامل البطاقة في شراء شيء من تاجر، فإنه يبرز البطاقة ويقدمها للتاجر حيث يدون بها بعض المعلومات على سند خاص مع تسجيل قيمة البضاعة المشتراة على هذا السند، ثم يضع ذلك السند في مكتبة خاصة مقدمة من المصرف يحتج بها ذلك السند بعد توفيقه من المشتري، ثم يعيد البائع البطاقة إلى صاحبها مع صورة من ذلك السند، والنسخة الثانية يحتفظ بها لديه، أما النسخة الثالثة فإنه يبعثها إلى المقرض مصدر البطاقة ليدفع له القيمة .



إصدار هذا النوع من البطاقات والتعامل بها حرام لأنها نوع من أنواع الغرور الربوية، وبممثل ذلك في الفوائد التي يدفعها حامل العقانة (المفترض) للمصرف (المقرض) مغايل التأخير في السداد وهذا هو ربا الحاحلبة الذي جاء القرآن بتحريمه : (إِذَا أَنْ نَقَضِيَ وَإِذَا أَنْ نُؤْبَى) وقد أجمع علماء المسلمين كافة على تحريمه (١١).

الأسئلة



س ١ : بين ما يجوز وما لا يجوز في الحالات التالية :

- أ - صرف ربا لا سعودي يمثلها إلى غدا .
- ب - صرف ديارات كويتية بريالات سعودية مع التفاضل حالاً .
- ج - تحويل جسيهات مصرية إلى شخص آخر في بلد آخر بفلس العملة وأخذ عمولة عليه .
- س ٢ : ما المراد بالبطاقات البنكية ؟ وما أنواعها ؟ مع ذكر الفرق بينها .

(١) انظر فتوى اللجنة الدائمة للبحوث العلمية والإفتاء رقم (١٧٦١١) ومارج ٢٧/١١/١٤١٦ هـ وانظر أيضاً الفتوى رقم (١٧٢٨٩) وتاريخ ١٤١٥/١٠/١٤ هـ.

الفصل الدراسي الثاني



صُورُ الْقِمَارِ

للغمار صور كثيرة بعضها صريح واضح، وبعضها غير واضح، وبعضها يفعلها أصحابها عن علم بها، وأخرى يقع فيها المرء بجهله فكان الواجب معرفة ذلك والحذر منه فمن هذه الصور:

١ - أن يلعب الثمان فأكثر، أو مجموعتان فأكثر، وتدفع كل مجموعة منهم مالا على أن من فاز في اللعب فإنه يأخذ هذا المال، أو يأخذ الأول منه النصف والثاني الثلث والثالث السدس، ويحوز ذلك.

وهذا محرم في جميع أنواع اللعب سواء أكانت في أصلها مساحة أم كانت محرمة، ويستثنى من ذلك: صياق الحبل، والإبل، والرمي، والمسابقات في العلوم الشرعية؛ على اختيار شيخ الإسلام ابن تيمية وتلميذه ابن القيم رحمهما الله تعالى (١٦).

٢ - أن يتفق اثنان فأكثر عند حصول مباراة أو مسابقة حبل، أو غير ذلك على أنه إذا فاز الفريق الفلاني، أو الفرس الفلاني فغلبني كذا وإن فاز الآخر فغلبت كذا ويسمى هذا الفعل غالباً (المراهقات) وهو صورة من صور القمار، وسواء أكان المفاخر عليه بغداً أم ذهباً، أم أي نوع من أنواع الأموال.

٣ - البيع عن طريق سحب الأرقام وصورة ذلك أن تكون المصانع المبيعة مُرقمة كل واحدة.

(١) رواه البحاري في كتاب الأمان والهدوء، بأنه لا يلعب باللائحة والعري برقم (٦٦٥٠)

(٢) انظر كتاب الفقه للصف الثاني، قسم العلوم الشرعية والعربية ص (١٤٦-١٥٠)

منها برقم ومباني المشتري ويدفع مالاً محدداً ويحسب رقماً وتكون المضاعفة ذات الرقم الذي سحبه من نصيبه وقد يكون من حظه مضاعفة عالية الشئ أعلى مما دفع، وقد يكون من حظه مضاعفة قليلة الشئ أقل مما دفع

٤ - ما يسمى بـ (البانصيب) وصورته: أن تجعل هناك أوراق كل ورقة تحمل رقماً شاع بطن قلب كزبال مثلاً، فتباع منها أوراق كثيرة مهددة للطريق، ويحدد يوم لاحتياار الفائزين بالبانصيب فيوزد من المال المجموع من بيع هذه الأوراق حصة كل ربع أو النصف أو أقل أو أكثر بحسب برصد للتوزيع على الفائزين والباقي يجمع لعرض أصحاب البانصيب^{١١٥}.

وهي يوم السحب تختار بعض الأوراق عشوائياً فيوزد كل صاحب رقم خرج نصيبه بمقدار معين من المال ويحدد عدد الفائزين بماله مثلاً ينفقون في حوائثهم ومن لم يخرج رقمه يكون خاسراً وهم الأكثر ثم نعاد هذه العملية مرة أخرى وهكذا.

٥ - يدخل في القمار جميع أنواع بيعو للمعر الخمرية فال شبح الإسلام ابن تيمية - رحمه الله تعالى - : والعر هو انهوول العاقبة، فإن بيعه من المبسر الذي هو القمار^{١١٦}.

الحكمة من تحريم القمار

حرم الشرع القمار لما فيه من الأضرار العظيمة على الفرد والمجتمع، فمن ذلك ما يسببه من العداوة والبغضاء بين المتفانين، والبعد عن ذكر الله وعن الصلاة، ومحفة للمال وتبدده للثروات حتى يتراكم على المتفانين الدخ بعد الدين والهم خوف الهو، وهو مع ذلك يستغفر في قماره لعله يكسب شيئاً يوهو خسارته.

[١] قد يكون القمار البانصيب تجربة للمعروف ويحرم ويسمى (البانصيب الجري) وهو ليس في الجمعية كذلك لأنه قائم على القمار المحرم [٢] مصنف الصاوي (٢٢/٢٦) وانظر أيضاً (٢٠/٢٦) (٢٠/٢٦) (٢٠/٢٦) وكتاب المعرفه له من (٢٢٨، ٢٢٩)

كما انه يعود الشخص على الكسب من غير كد ولا عمل، ويعوده الجمول والكسل ويعيش على الأوهام وسجري وراء السراب، كما أنه يصرفه فاعله عن التفكير فيما يعود عليه وعلى أمته بالنفع.

كما انه يمسبب نفسك الأسر واتشغال عائله، ويمسبب الإرهاق والقلق والاضطراب والأمراض النفسية إلى غير ذلك من الآثار السيئة التي نعيشها كثير من المجتمعات التي ينتشر فيها هذا الداء.

الأسئلة



س١ : عرف الفمارة واصطلاحاً. ثم بين حكمه مع الدليل عليه.

س٢ : عرف بعض صو القمار، حاول أن تذكر صو أخرى مما تعرفه من خلال قراءتك أو سماعك أو مشاهدتك.

س٣ : ما الموقف الصحيح من المقامر؟

س٤ : ما الآثار السيئة المترتبة على الفمارة؟

الْقَرْضُ (*)

تعريفه

القرض لغةً: القطع.

واسملاً: دفع مالٍ لمن يتلعب به ويرد بدله.

حكمه والحكمة منه

القرض مستحب للمعقرض، ومباح للمعقرض.

وفد إباح الشرع الاقتراض لحاجة النفس إليه، ورغب في إقراض المحتاجين؛ لما في ذلك من الرقن بالناس، والتفريح عنهم، ومعاونتهم في قضاء حاجاتهم.

ويدل على إباحة الاقتراض القرآن والسنة والإجماع.

فمن القرآن قوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا تَدَايَسْتُمْ بِتِجَارَةٍ أَوْ مَسْكَةٍ فَاحْتَسِبُوا﴾^(١) وهذه الآية عامة في جميع الدبول ومنها القرض.

ومن السنة حديث أبي رافع - رضي الله عنه - أن النبي ﷺ (استلف من رجل بكراً)^(٢).

ومن الإجماع فقد أجمع أهل العلم على إباحة القرض.

١- نشر المصنف (١٩٩/٦) والرواه الرابع مع الحاشية (٣٦/٥)، وكتشاف القناع (٣٩٤/٣).

(١) سورة الشورى - الآية ٢٨٩

(٢) رواه مسلم في كتابه المساقاة، باب من استلف شيئاً مطلقاً، جزء منه ولفظ (٩٦٠٠).



فضل الإقراض

عن أبي هريرة - رضي الله عنه - قال : قال رسول الله ﷺ : (من نكح عن مؤمن كُفْرًا من كُفْر المدنيا نكح الله عنه كربة من كُرب يوم القيامة ، ومن بشر على شقير يسر الله عليه في الدنيا والآخرة ، ومن ستر مسلماً ستره الله في الدنيا والآخرة ، والله في عون العبد مادام العبد في عون أخيه ...)^(١).



الترهيب من الدين وحكم الأداء

عن عبد الله بن عمرو بن العاص - رضي الله عنهما - قال : قال رسول الله ﷺ : (يعمر للنبي كل داب إلا الذئب)^(٢) .
وأداء الغرض واجب على المقرض عند حلول الأجل ، وتحرم عليه المماطلة مع القدرة على الأداء قال النبي ﷺ : (مظل العي ظلم)^(٣) .

(١) روله مسلم - كتاب الذكر والنداء - باب فضل الاجتماع على تلاوة القرآن رقم (٢٦٩٩)

(٢) روله مسلم في الإمارة - باب من قتل في سبيل الله كفرته جهنم إلا ظئب رقم (١٨٨٦)

(٣) رواه البخاري في كتاب الاستقراض - باب مظل العي ظلم رقم (٢٤٠٠) - وسلم في المساعاة - باب مظل لعي يرمي رقم (١٥٦٤)



نوثيق القرض

يستحب نوثيق القرض بالكفاة والإشهاد عليه، فيكتب مقداره، ونوعه، وأجله، قال الله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا تَدَايَعْتُمْ بَيْنِي وَأَنَا كَسُ كَافِحْتُكُمْ ۖ إِلَىٰ أَنْ قَالَ: ﴿وَأَسْنِدُوا شَيْئًا يَدَيْنِ مِنْ رَبِّكُمْ إِنَّكُمْ تَعْلَمُونَ ۖ فَحُجِّلَ وَآمَرَ أَنْ يَكُونَ مِنَ الشَّاهِدِينَ أَنْ تَبْلُغَ أَجَلَهَا ۖ فَتُحْجَرَ بِهِنَّ ۚ﴾

وفي مشروعية نوثيق القرض جمع له، وطعانية لفسخ المقرض حتى لا يصبح حقه إما بنسيب المقرض أو موته أو حله أو غير ذلك، كما أن فيه حفظاً لمقدار القرض وأجله حتى لا يختلف فيه.



ما يصح إقراضه

يصح إقراض الأشياء التي بحور بيعها مثل: النقود، والطعام، والثياب والكنس، وغيرها.



الإحسان في قضاء القرض

بحور للمقرض عند أداء المقرض أن يزيد على ما أعطي في المقدار كأن يفترض مئة ريال وعند الأداء برد مئة وخمسين، أو في الصيغة كأن يفترض مئة شعاعاً وعند الأداء برد عليه شعاعاً أفضل منه

وشرط حول ذلك أن لا تكون هذه الزيادة منفعةً عليها ميسماً؛ لأنها حينئذ تدخل في الربا المحرم.

وبدل على حواز الإحسان في القضاء حديث أبي رافع - مولى رسول الله ﷺ - أن رسول الله ﷺ استدلع من رجل بكرة، فقدمت عليه إبل من إبل الصدقة فأمر أبا رافع أن يعصي الرجل بكرة، فرجع إليه أبو رافع وقال: لم أجد معها إلا حيازا زناجينا فقال ﷺ: (أعطه إياه، إن حيازا لاس أحسنهم قضاء)^(١١).



القرض الذي يجبر نفعاً للمقرض

الأصل في القرض أنه إحسان إلى المقرض يراد به ثوابه الله - جل وعلا - فإذا اشترط المقرض على المقرض نفعاً معيناً فإنه لا يجوز، لأن كل قرض حر نفعاً فهو ربا. ومثال ذلك أن يقرضه على أن يعطيه هدية، أو يعبره سيارته ليلتفع بها أمسوعاً، أو على أن يسكن منزله شهراً أو غير ذلك^(١٢).



جمعية الموظفين

يغرم بعض الموظفين أو عبرهم بالانفاق على أن يدفع كل واحد منهم مبلغاً محدداً بالتساوي فيما بينهم يستلمه كل شهر واحداً منهم، ويسمى هذا العمل عادةً (جمعية الموظفين). وهي جائزة^(١٣) لأنها من باب القرض الحسن^(١٤).

(١١) تقدم بحججه ص ٧٠

(١٢) تقدم بيان شيء من أحكام ربا القروض في موضوع الربا

(١٣) وبذلك صدر قرار هيئة كبار العلماء بالاكترية، انظر مجلة البحوث العلمية (٢٢/٣٢٩) وللإسرافه انظر بحثاً بعنوان جمعية الموظفين وأحكامها للهكتور عبد الله بن عبد العزيز الحبيش في مجلة البحوث العلمية (٢٣/٢٩٢)



الفراد بها: أن يتصالح الدائن مع مدينه على أن يعطيه حراً من المبلغ الذي يطالبه به وبسمع عن الباقي، سواء أكان ذلك بسبب: كان يعجز المدين عن أداء جميع المبلغ، أو لأجل تقديم أداء المدين عن وقت حلوله، أم كان ذلك معبر سبب، وتسمى أيضاً: التصالح عن الدين المؤجل بمعصه حالاً، أو مسأله شح وتدخل.

مثاله: أن يكون لأحمد على سعيد مبلغ وفدرة عشرون الف ريال سواء أكان فرضاً أم كان ثمن بضاعة أم عبر ذلك ولا يحل دفعه إلا بعد سنة أشهر.

فيحتاج أحمد إلى مال فيصالح سعيداً على أن يعجل له المبلغ الذي عبده ويسقط عنه باقي ريال. وهذا العمل جائز شرعاً لعدم ما يدل على منعه وهو رواية عن الإمام أحمد احتارها شيخ الإسلام ابن تيمية وتلميذه ابن القيم - رحمهما الله (١).

توجيهات



١ - يسعى لمن المفترض أن يسوي الأداة، ولا يجوز له نية عدم الأداء؛ لقول النبي ﷺ: (من أحد

أداة الله أدى الله عنه ومن أحدها يريد إنفاقها أنلعه الله) (٢).

٢ - يسعى للمفترض أن يبادر بأداء ما عليه ولا يجوز صاحبه للمطالبة أو الشكوى لما في ذلك من الإساءة إليه وهو من المحسنين.

(١) للاستزادة انظر الربا والمعاملات المصرفية للشيخ عمر القارظ رحمه الله ص ٢٣١

(٢) رواه البخاري - كتاب الاستقراض وأداء الديون - باب من أحد أموال الله رقم (٢٢٨٧).



- س ١ : اذكر دليلاً على فضل الإفراض .
- س ٢ : قد يعتذر بعض الناس اليوم من إقراض صاحبه مع القدرة على ذلك . ما سبب ذلك في رأيك ؟ وكيف نعالج ذلك ؟
- س ٣ : (كل فرض جر نفعاً فهو ربا) وضح هذا الضابط ، ثم اذكر ثلاثة أمثلة عليه .
- س ٤ : ما المراد بالإحسان في قضاء الدين ، وما حكمه ؟ ثم اذكر ثلاثة أمثلة عليه .

تعريفها

الحوالة لغةً: مشتقة من التحول، وهو الانتقال، يقال: تحول من مكانه إذا انتقل عنه، وحولته نقلته من موضع إلى موضع.

واصطلاحاً: نقل دين من ذمة إلى ذمة أخرى.

والدين يدخل فيه جميع الحقوق المالية القائمة في الذمة من فرض، أو مهر، أو ثمن سلعة، أو أجرة منزل، أو غير ذلك.

مثالها - اشترى سعيد من خالد سيارة بعشرين ألف ريال مؤجله تدفع بعد ثلاثة أشهر، وبعد مضي ثلاثة أشهر أتى خالد إلى سعيد يطلب ماله، فلم يكن مع سعيد ما يوفي به حالداً، فكتب له تحويلاً إلى شخص ثالث هو محمد وقد كان له عليه عشرون ألفاً، فحول الذي على سعيد من دتمته إلى ذمة محمد.

أركان عقد الحوالة

للحوالة أربعة أركان هي:

- ١ - التحصيل : وهو الذي عليه الدين (الطرف الأول) .
- ٢ - المحال : وهو الذي له الدين على المحوّل (الطرف الثاني) .
- ٣ - المحال عليه : وهو الطرف الثالث الذي حوّل الدين إلى ذمته^(١)

* لفظ لغوي (٦٥/٧) الرّوس مع لسانية (٥١١/٥) «كتاب الفروع» (٢٨٣/٣)
(١) هذا الطرف لابد أن يكون مديناً للمحصيل، لئلا لم يكن مديناً لم يكن العقد عقد حوالة.

٤ - الخال: وهو الدين الذي كان في ذمة المصيل محوؤه إلى الطرف الثالث.

فيجتمع في عقد الحوالة ديان هما: الدين الذي على المصيل (الطرف الأول)، والدين الذي على الخال عليه (الطرف الثالث) وأما الخال (الطرف الثاني) فليس عليه دين وإنما له دين على الطرف الأول محوّل إلى الطرف الثالث لكي يتقاسم منه.

حكم التحويل بالدين وحكمته

تحويل الشخص بدينه على شخص آخر حائر شرعاً لقول النبي ﷺ: (فإذا أتبع أحدكم على مليء فليتبّع)^(١).

وفي إباحة الشرع للحوالة حكم عظيمة ومصالح كثيرة منها: أن المرء قد لا يستطيع قضاء دينه بنفسه فوسعت له الشريعة أن يقضيه بطريقة أخرى كما أن من تيسيراً للمعاملة فيكون للتقاضي بين اثنين بدل أن يكون بين ثلاثة، كما أن من تقيلاً لإشغال الدائم فبدل إشغال دمتين بدينين أمدح الديان فلم يشعلا إلا ذمة واحدة، إلى غير ذلك من المصالح^(٢).

شروط صحة الحوالة

يشترط لصحة الحوالة شروط ، وهي

١ - أن يكون الدين الذي على الخال عليه ديناً مستقراً، فلا تصح الحوالة على دين غير مستقر، والديون من حيث استقرارها وعدمه نوعان :

(١) رواه الطحاوي أول كتاب الحوالة برقم (٢٢٨٧) ومسلم في المساقاة، باب كرم مظل الحي برقم (١٥٦٤)

(٢) للاستزادة انظر الفروعة المصنفة (١٨ / ١٧٣ ج)

١ - ديون مستفردة، وهي التي ثبتت في دمه الشخص، ولها أمثلة منها: القرض وثمن السلعة المبعة بعد مضي زمن الخيارين^(١).

ب - ديون غير مستفردة، وهي التي لم تثبت بعد في الذمة لاحتمال فسخ العقد ونحوه، ولها أمثلة منها: ثمن السلعة المبعة أثناء مدة الخيارين.

٢ - غائل الدينين، كأن يحيل بريالات على آخر له عليه ربالات، أو يحيل بدولارات على آخر له عليه دولارات ونحو ذلك.

كما يلزم التماثل بين الدينين في حلول الأجل، فلا يصح أن يحيله بدين حال على دين لا يحل أجله إلا بعد سنة إلا وإن رصي المحال فله ذلك.

٣ - أن يكون المحيل قد أحال برصاء، فلا يصح إرغامه على الحوالة، أما الشخص المحال عليه فإنه لا يشترط رصاء.

وأما المحال فإن له حالتين:

الحالة الأولى: أن يكون المحال عليه ملحقاً قادراً على اتقواء غير محاطل ففي هذه الحالة لا يشترط رصاء، لقول السيوطي: (إذا أنشع أحدكم على مليء فليشع)^(٢).

الحالة الثانية: أن يكون المحال عليه غير قادر على الوفاء كفغير ومحوه، أو يكون محاطلاً أو محو ذلك ففي هذه الحالة يشترط رصي المحال، فإن رصي صححت الحوالة ولزمه، وإن لم يرص فلا يلزمه ودليله الحديث السابق.

(١) لموارد خيار المجلس وخيار الشترط

(٢) تقديم برصاءه ص ٧٨



الأثار المترتبة على الخوالة

يترتب على الخوالة المستوفية لشروطها ما يلي :

- ١ - تبرأ ذمة المجهل من الدين بمجرد الخوالة .
- ٢ - يحجب على المحال قبول الخوالة وليس له الرجوع على المجهل .
- ٣ - يحجب على المحال عليه قبول الخوالة والقيام بإداء الدين للمحال ولا يجوز له الماطلة في ذلك .



الأسئلة

- س ١ عرف الخوالة ، ثم اذكر لها صورتين من إنشائك .
- س ٢ : ما المراد بالدين ؟ واذكر له ثلاثة أمثلة .
- س ٣ : م يتكون عقد الخوالة ، مع التطبيق عليه بمثال .
- س ٤ : الديون نوعان ، ما هما ؟ وما حكم كل منهما بالنسبة للتحويل عليه ؟

الكفالة (*)

تعريفها

لغةً: بمعنى الضمان، والكفيل هو الضامن.

واصطلاحاً: التزام شخص بإحسان من عليه حق مالي إلى صاحبه.

ألفاظها

نصح الكفالة بلفظ: أما كفيل بفلان، أو بعينه، أو ببدنه، ونحو ذلك، فإن قال: أما كفيل بماله كان ذلك صحاحاً وليس كفالة.

الفرق بين الضمان والكفالة

١ - الضمان التزام بالدين، وأما الكفالة فهي التزام بإحسان المدين.

٢ - يحور في الضمان مطالبة المضمّن مع حضور المضمّن عنه، أما في الكفالة فلا يحور مطالبة الكفيل مع حضور المكفول.

حكم الكفالة

الكفالة بالنفس جائزة في قول أكثر أهل المذاهب، دل على ذلك قوله تعالى - حكاية عن يعقوب - عليه السلام - : ﴿ قَالَ لَنْ أُرِيدَهُ بِمَعَايِمْكُمْ حَتَّى تُؤْتُوهُ مَوْتًا كَثِيرًا ۖ اللَّهُ تَعَالَىٰ وَعِزًّا لَا يُجَاوِزُكُمْ ﴾^(١).

* مظهر المعنى (٩٦/٣) وحاشية الروس (١٠٨/٢)، وكشاف الشافعي (٣٦٩/٣).

(١) سورة يوسف - عليه السلام - الآية ٩٦.

وعنوم قوله: (الرعي غارم) ^(١١)

وهي من الكفيل مستحبة، لأنها إحسان إلى المكفول، قال تعالى: ﴿وَأَحْسِنُوا إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ الْمُحْسِنِينَ﴾ ^(١٢)



ما يترتب على الكفالة

إذا كفل شخص شخصاً آخر لزمه تسليمه إلى المكفول له، فإذا تعدر عليه ذلك أو امتنع من إحضاره فإنه يلزمه أن يؤدي لصاحب الحق جميع ما على المكفول؛ لقوله ﷺ: (الرعي غارم) ^(١٣).



منى تسقط الكفالة

تسقط الكفالة فيبطل الكفيل في الحالات التالية:

- ١ - إذا مات المكفول.
- ٢ - إذا سلم الكفيل للمكفول، أو سلم المكفول نفسه.
- ٣ - إذا برئ للمكفول بأن أدى ما عليه، أو أبرأه المكفول له.
- ٤ - إذا أبرأ صاحب الحق الكفيل من الكفالة

(١) رواه أبو داود في كتابه البيرج - باب لصاحبه كفارة براق (٣٥٦٥) والترمذي في أبواب البيرج - باب ما جاء أن كفارة مؤذلة براق (١٦٦٥)

وهال حسن حبيب

(٢) سورة البقرة: الآية ١٩٥



س١ : عرف الكفالة . ثم اذكر مثالا لها .

س٢ : اذكر الفرق بين الضمان والكفالة .

س٣ : ما من شيء شرعه الله تعالى إلا وهو متضمن للحكمة والمصلحة ، علمها من علمها وجهلها من جهلها ، فما الحكمة التي تراها في مشروعية الكفالة .

الوكالة (*)

تعريفها

الوكالة لغةً: التفويض، نقول وكلت أمري إلى الله، إذا موسته إليه.
وامصطلاحاً: إنابة حائز التصرف مثله فيما نصح فيه النيابة.

حكم الوكالة

الوكالة جائزة، وذلك لأن الإنسان قد بعرض له من الشغل أو المرض، أو العجز مالا يستطيع معه أن يقضي حاجاته - من بيع، وشراء وقضاء ديون - بنفسه، فيبغي غيره ممن يثق به للقيام بها.
ويدل على حواز الوكالة حديث عمرو بن الحمدة أن النبي ﷺ أعطاه ديناراً يشتري له به شاة، فاشتري له به شاتين فباع إحداهما بدينار، فباع بدينار وشاة فدعا له بالركة في بيعه، وكان لو اشتري الشراب لربح به (١).

الأمور التي نصح فيها الوكالة

الفاعلة هي ذلك : أن كل قول أو فعل يجوز شرعاً أن يتوبه شخص عن آخر فيه نصح فيه الوكالة، وكل قول أو فعل لا يجوز شرعاً أن يتوبه شخص عن آخر فيه لا نصح فيه الوكالة.

* انظر: للمصنف ١٦٩/٧، حاشية الروض المربع (٢٠٣/٥).

(١) رواه البخاري في كتاب الصلاة - باب (١٨٦) برقم (٣٦١٢).

أمثلة لما تصح فيه الوكالة

- ١ - تصح الوكالة في كل حق لآدمي ندخله النيابة مثل: أن يوكل شخص شخصاً آخر في بيع سيارته، أو تأجير بيته، أو المضاربة بماله، أو يوكله في شراء أدوات مدرسية لأولاده، ويحق ذلك.
- ٢ - تصح الوكالة في كل حق لله تعالى ندخله النيابة، مثل أن يوكل شخص شخصاً آخر في تفرين زكاته على العفراء، أو توريث كفارة مجتهده على المساكين.

أمثلة لما لا تصح فيه الوكالة

- ١ - لا تصح الوكالة في فعل محرم، فليس لأحد أن يوكل آخر في بيع حمر أو في الاعتداء على آخر بضربة أو غصب ماله.
- ٢ - لا تصح الوكالة فيما لا ندخله النيابة، مثل العبادات البدنية المخصصة كالصلاة والصوم

تصرفات الوكيل

ليس للوكيل أن يتصرف تصرفاً يضر مصلحة الموكل، فليس له أن يبيع ما وكل في بيعه بسعر أقل من السعر المعتاد، أو يبيعه بشئ مؤجل إلا إذا أذن له الموكل في ذلك.

وكذلك ليس له أن يشتريه لنفسه إلا إذا أذن له الموكل لأنه منهم بالبيع لنفسه بسعر أقل.

منى بضمن الوكيل

إذا وكل شخص آخر في بيع شيء أو شرائه، عتلف ذلك الشيء في يد الوكيل معبر نعتي منه ولا نفرط فإنه لا يضمنه.

مثال ذلك : لو وكل شخص شخصاً آخر في شراء أوازة منزلية فاشترها، ثم سفلت من يده دون قصد فاكسرت، فلا شيء عليه.

وكذلك لو وكله في بيع حروف ، فهرب منه دون تعريض منه في حفظه لم يخرم قيمته لصاحبه .

أما لو حصل منه تعريض، فإنه يعس، مثل أن يوكل شخصاً في قيادة سيارته فأوقمها الوكيل في مكان غير مناسب - كوسط الشارع - فعسدت، فإنه يعس لصاحبها ما نقص من قيمتها بسبب ذلك .



حكم الوكالة بأجر

يصح أخذ الأجرة على الوكالة بالإجماع .



مبطلات الوكالة

تعطل الوكالة بواحد من الأمور التالية :

- ١ - فسح للوكالة من قبل الموكل و الوكيل أو من أحدهما .
- ٢ - موت الموكل أو الوكيل .
- ٣ - حوّن الموكل أو الوكيل .



- س ١ : عرف الوكالة ، ثم اذكر حكمها مع الدليل .
- س ٢ : ما فائدة الوكالة في نظرك ؟
- س ٣ : اذكر مثالين على شيئين تصح فيهما الوكالة .
- س ٤ : متى يضمن الوكيل ومتى لا يضمن ؟ مع التمثيل لما تقول .

الشركات (*)

الشركة نوعان :

النوع الأول : شركة أملاك : وهي اشترك الذين يملكونه كاشتركاها في مسكن، أو في إرث أو غير ذلك .

النوع الثاني : شركة عقود : وهي المقصودة هنا ، والمراد بها اشترك اثنين فأكثر بمالبيها أو بدينبيها لعرض تحصيل الربح .



حكم الشركة

الشركة جائزة، دل على جوازها الكتاب والسنة والإجماع، فمن الكتاب قوله تعالى - حكاية عن داود - عليه السلام : ﴿ وَإِنَّ كَيْدَ الْكَافِرِينَ لَظَالِمٌ لِّنَفْسِهِمْ عَلَىٰ بَعْضِ الْأَرْبَابِ مَأْمُورٌ وَعِبَادُ الرَّسُولِ ﴾^(١) . والخطأ : الشركاء .

ومن السنة حديث البراء بن عازب - رضي الله عنهما - أنه كان شريكاً لزيد بن أرقم في عهد النبي ﷺ^(٢) وحديث أبي هريرة - رضي الله عنه - عن النبي ﷺ أنه قال : إن الله تعالى يقول : (إنا فالتشريكيين ما لم يحس أحدهما صاحبه ، فإذا خاذه خرجت من بينهما)^(٣) .

* انظر المعني (١٠٩ / ٢) وحاشية الروض (١١١ / ٥) وكتاب القناع (١٩٥ / ٣) والامتنان النظر شركات الأشخاص للذكابور محمد بن إبراهيم الفوسيه والشركات في الشريعة الإسلامية والمعاون التونسي للذكابور عبد العزيز الحياط ، والشركات للتشيخ علي الحليفي وغيرها (١) - سورة من . الآية ٢١ (٢) - رواه البخاري في كتاب شركائه باب الاشراك في اللعب وشطرنج برقم (٢١٩٨ + ٢١٩٧) (٣) - رواه ابو حنيفة في المبرور - باب الشركة (٣ / ٦٧٧) برقم (٢٣٨٣) .

قال ابن قدامة - رحمه الله - : وأجمع المسلمون على جواز الشركة في الجملة وإنما اختلفوا في أنواع منها: (١)



الشروط العامة للشركات

للشركة بأنواعها المختلفة شروط ، هي :

- ١ - أن لا تنشأ الشركة أصلاً لأعمال محرمة شرعاً، مثل: المتاجرة بالهذرات، أو المسكرات، أو الدخان، أو الأفلام الخطيئة، والأعاني الماحضة، ومثل دور القمار أو الغناء، أو المصارف الربوية التي عرصها الأساس الإفراض بالربا، ونحو ذلك.
- ٢ - أن يكون الربح معلوماً ومقسوماً فسمه مشاعة بين الشركاء كالربع والنصف ونحو ذلك أو بالنسبة مثل: ١٠٪ ، ٢٠٪ ونحو ذلك.
- فإن حدد المربح بالعدد، مثل أن يقول: لك عشرة آلاف وما زاد فهو لي أو حدد بشيء آخر كان يقول: لي ربع أسبوع ولك ربع أسبوع أو لي ربع صنفه ولك ربع الأخرى، ونحو ذلك لم نصح الشركة، وذلك لما فيه من الجهالة والعرب المنهي عنه شرعاً.
- ٣ - أن يكون رأس المال معلوماً من كل شخص مشارك بماله فلا يصح أن تحصل الشركة ولا بدري نصيب كل شخص فيها كأن يصع كل واحد من الشركاء ما معه ويشتريكون فيه دون العلم بمقدار ما لكل واحد منهم



أنواع الشركات

لشركة العقود أنواع عديدة، نذكر منها ما يلي

أولاً. شركة العنان:

وهي: الاشتراك في مال معرض التجارة، يعمل فيه جميع الشريكين أو بعضهم؛ والربح منها بحسب ما ينفقون عليه، وأما الخسارة فتحسب حصة كل منهم في رأس المال.

ثانياً: شركة الوجوه

والمراد بها: أن يشترك اثنان فأكثر من دون رأس مال ولكن على أن يشتريا بضائع بالدين ويبيعها والربح بينهما.

سميت بذلك لأنهما يشتريان بالدين لما لهما من الوضاعة عند الناس.

والربح هنا حسب الأثقال، والخسارة ترجع على كل واحد منهما حسب ملكه، وهما ينصفان من قبل على نصيب كل واحد منهما من الملك ولا يلزم التماوي في مقدار الملك، ولا في نسبة الربح.

ثالثاً - شركة الأبدان:

والمراد بها: أن يشترك اثنان فأكثر فيما يحصلاته من الكسب بينهما دون أن يكون لهما رأس مال. مثل: أن يشركا فيما يحصلانه للتأجير كحياطة، ونجارة، وسائكة، وإصلاح سيارات، وكهرباء، وغسل ملابس وكبها، ونسج كنب وتعليقها وبحو ذلك. والكسب بينهما حسب الاتفاق، ولا خسارة هنا لعدم وجود رأس مال.

رابعاً - شركة المضاربة

والمراد بها : دفع مال لمن يتحربه والربح بينهما .

فالمضاربة أن يدفع شخص مالا لآخر يعمل فيه دون أن يدفع شيئاً والربح بينهما حسب الاتفاق، وأما الخسارة فهي عائدة على رأس المال، ولا يتحمل العامل من الخسارة شيئاً إلا أن يتعدي أو يفرط كسائر الأمانة، وإذا حصلت الرباح ولم تقسم فإنها تكون وقاية لرأس المال تجبر فيها الخسارة .



الحكمة من إباحة الشركات بأنواعها

هي إباحة الشريعة لهذه الأنواع من الشركات توسيع على الناس في معاملاتهم، وتنويع لطرق الكسب، وتحريك للأموال الخاملة وتشجيع لها بما يعود بالنفع على الأفراد والمجتمعات . كما أن فيها سداً لباب الربا كما في شركة المضاربة حيث يمكن لمن ليس عنده رأس مال ولديه القدرة على العمل أن يشارك من لديه رأس مال دون الحاجة للاقتراض من أحد بالربا المحرم

نشأتها

لما اتسعت رقعة بعض الدول الاستعمارية واستولت على بعض الدول الصغيرة احتاجت لتسمية مشاريعها وذلك لاستغلال خبرات الدول العظيمة إلى أموال ضخمة لا يستطيعها الأفراد، فمن هنا نشأت فكرة الشركات المساهمة حيث يساهم في الشركة كثير من الناس فتتجمع للشركة أموال ضخمة تمكنها من القيام بأعمال تجارية كبيرة.

ومن ثم اتسعت فكرة الشركات المساهمة في الدول وأرداد العمل بها حتى أصبح لها الأثر الكبير في اقتصاديات جميع البلاد، حيث تقوم عليها المشاريع الضخمة من صناعة وتجارة وزراعة وغيرها^(١).

تعريفها

هي شركة يحدد لها رأس مال مقسم إلى أسهم متساوية للقبضة، ثم تطرح هذه الأسهم في السوق لشراؤها، ومن ذلك يتكون رأس مالها، ويكون لكل شريك منها بقدر ما اشتراه من الأسهم^(٢).

(١) شركة المساهمة في النظام السعودي من ١٠٠٠ و ١٠٠٠ (شركات التجارة بحسب مايلي من ١٢٦٦ وس الأئمة عليها مبداء شركة الكهرباء وشركة نقل الجسام، وشركة الغاز وشركات الإمداد، وسائط وغيرها)

(٢) الشركات للشخص على الخلف من ٩٦ وشركات المساهمة في النظام السعودي من ٢٥٩ والتعريف الدقيق مع مقتضياتها بخلاف المرجع الأخير والفرق الرئيس بين شركة المساهمة والشركات المساهمة هو أن الأخير يملك الشركات للأشخاص، فلا تكون الشركة عادة إلا مع أشخاص معروفين (شركة أشخاص) والآخر في شركة المساهمة للأموال بعض الخطر هي الأشخاص فيشترك فيها الأول من الناس الذين لا يعرف بعضهم بعضاً (شركة أموال)



حكمها

شركة المساهمة حائزة هي الجملة بالشروط العامة للشركات المذكورة سابقاً.

لكن يحرم على الشركات المساهمة - كغيرها- أن تتعامل بالربا مثل أن تودع أموالها أو جزءاً منها في المضارب الربوية، ثم تأخذ عليها العوائد الخمرية، أو تقترض بالربا، لأي عرض من الأعراس. ودليل حواظها أن الأصل في المعاملات الإناحة ما لم يرد في الشرع ما يمنع منها.



بيع الأسهم والسندات

من أهم الأوراق المالية التي تصدرها الشركات المساهمة: الأسهم والسندات، وبيان المراد بها وحكمها فيما يلي:

أولاً: الأسهم، جمع سهم، والسهم هو حصة في رأس مال الشركة

وهي التي تعرض للبيع عند تأسيس الشركة ليتكون منها رأس مالها، وهي بعد ذلك فائقة للتداول، فلن اشترها أو يبيعها أو يعصها، والمشتري الآخر يكون مساهماً في الشركة واحد للمشاركين.

فكل مالك لسهم فأكثر فهو شريك.

والأسهم يجوز بيعها وشراؤها إذا كان نشاط الشركة مساحاً

ثانياً: السندات

فقد تحتاج الشركة أثناء مزاوله عملها إلى بعض الأموال لتزيد من قدراتها على مواصلة مشاريعها ونحو ذلك، ولا ترغب في زيادة رأس مالها، فتعتمد إلى الاقتراض من الناس عن طريق إصدار سكوك متساوية القيمة كل سلك يحصل قيمة معينة، وتعرضها على الجمهور لدفع قيمتها، كل باحث سكاماً أو أكثر ويدفع قيمته وهذه السكوك تسمى «السندات».

وأحد السك في هذه الحالة قد افترض الشركة قيمة السك، والشركة مطالبة بدفع قيمة هذا السك له في وقت محدد، وعادة ما يكون ذلك بفائدة زائدة عن قيمة السك، فإذا كان السك مائة مثلاً فإن الشركة ترد له مائة وعشرة ريالاً مثلاً عند حلول الأجل.

حكمها: بما أن السندات تمثل فروحاً بفوائد فهي ربا محرم، لا يجوز إصدارها أصلاً ولا يجوز بالتالي بيعها ولا شراؤها.

٤- الأسئلة

١. ما الفرق بين شركة الأملاك وشركة العقود؟
٢. فارق بين شركة الوحوه وشركة الأبدان.
٣. ما السبب في ظهور شركات المساهمة؟ وما أثرها في المجتمعات؟

الهبة (*)

تعريفها

الهبة لغة : مشتقة من هبوب الريح أي مرورها، يقال وهبه بهبه وهماً إذا أعطاه بلا عوض، والاستهباب : طلب الهبة وسؤالها.
وامصطلاحاً: التبرع بالمال في حال الحياة.

حكمها

للهمزة مستحبة لقول النبي ﷺ : (تهادوا ثأبوا)^(١) ولأن النبي ﷺ لما سئل : أي الصدقة أفضل؟ قال : (أن تصدق وانت صحيح حرمص، تأمل العي وتخشى العقر، ولا تمهل حتى إذا بلغت الحلقوم، قلت : لفلان كذا ولفلان كذا وقد كان لفلان).^(٢)

شروط الهبة

يشترط للهبة شروط ، وهي

- ١ - أن تكون الهبة من شخص حائر التصرف، فلا تصح هبة الصغير أو المجنون وتحوهما.
- ٢ - أن يكون الواهب محتسراً فلا تصح الهبة من مكروه.
- ٣ - أن يكون الواهب حاداً غير هازل، فلا تصح هبة الهازل.

ه نهر حاشية الروض (٢/٦).

(١) روضة البحاري في الآداب الفوائد - باب قبول الهبة من ٨٧، قال ابن حجر في ملوك الزمان وسبل السلام ٣/١٩٦ - إنسانه حسن

(٢) روضة البحاري في كتاب الوصايا - باب العدة عند الموت برقم (٢٧٤٨)



الهبة للأولاد (١)

يجب على الوالد أن يعدل في هبته لأولاده، والعدل بين الذكر والأنثى يكون بإعطاء الذكر مثل حظ الأنثيين كما في فسمه الميراث، فإذا وهب للذكر مائة وهب للأنثى خمسين وهكذا اقتداءً بنسمة الله تعالى للميراث بينهم.

ويعدل علي وحوب العدل بين الأولاد حديث الثعلبي بن بشير - رضي الله عنهما - أن والده يحله غلاماً وأراد أن يشهد النبي ﷺ على ذلك فقال له: (أعطيت سائر ولدك مثل هذا) قال: لا، قال ﷺ: (فاقبوا الله وأعدلوا بين الأولاد كي) . (٢)



الرجوع في الهبة

إذا قبض الموهوب له الهبة فقد غلكتها ولزمته هذه الهبة فلا يجوز للواهب أن يرجع فيها بعد ذلك إلا الأب فيها وهبه فولده فإنه يجوز له الرجوع فيه.

عن ابن عباس - رضي الله عنهما - قال: قال رسول الله ﷺ: (العائد في هبته كالكلب يقي، ثم يعود في فبهه) . (٣)



الهبة في مرض الموت

تسمى الهبة في مرض الموت عطية، والمرمى نوحان.

١ - مرض غير محوف، كالضداع والركام ووجع الطرس وغيرها فهبة المريض في هذه الحالة

(١) الولد في لغة العرب يشعلى الذكر والأنثى كما في قوله تعالى: ﴿ زَكَوَاتُهَا يُؤْتِيهِمُ اللَّهُ كُلَّ رَجُلٍ بِمَا كَسَبَ ﴾ [سورة النساء: ٦١].
(٢) رواه البخاري في كتاب الهبة - باب الإهداء في الهبة، رقم (٢٥٨٧) وسلم في كتاب الهبات - باب كراهة تصبيل بعض الأولاد في الهبة برقم (١٦١٣).
(٣) رواه البخاري في الهبة - باب هبة الرجل لامرأته رقم (٢٥٨٩) وسلم في الهبات - باب تحريم الرجوع في الهبة رقم (١٦١٨).

صحيحة كهسته في حال الصحة حتى لو تطور الأمر بعد ذلك فمات منه المريض اعتساراً بحال العطفة.

٢ - مريض مخوف، وهو ما يحصل الموت بسببه عادة كالسبل والسرطان، والطاعون ونحو ذلك.

ففي هذه الحالة تكون عطاياه في حكم الوصية، فإن أعطى شخصاً من الورثة فلا تصح العطفة إلا إذا أحازه الورثة، وإن أعطى شخصاً غير وارث فلا تصح عما زاد على الثلث إلا إذا أحازها الورثة.

هذا إذا مات من هذا المرض، وأما إن كتبت له السلامة صحت عطيته كما في حال الصحة.

الأسئلة



س ١ . عرف الهبة، ثم اذكر حكمها مع الدليل.

س ٢ . متى تلزم الهبة؟ وما الذي يترتب على ذلك؟

س ٣ : بين حكم الهبة في مرض الموت.

نعر بفها

العَابِرَةُ لغةً: نحفيف الباء ونشددها، حممها عواري بالنحفيف والتشديد أيضاً مأخوذة من العربي: وهو النحرد، سميت بذلك لنحردها عن العوص.

والمراد به هنا: أن يعطي شحنتي شخصاً آخر شيئاً لننتفع به، ويرده، من غير مغال.
مثال ذلك: أن يعبره كثناً لبقراً فبه تم يعبره، أو يعبره سيارته ليسافر بها، أو عبر ذلك.

حكمها

العابرة مستحبة للمعبر، ومباحة للمستعبر

وبدل على استحبابها: قول الله تعالى: ﴿ وَتَعَاوَنُوا عَلَى الْبِرِّ وَالتَّقْوَىٰ ۖ ﴾ (١).
كما أن الله تعالى قد دم الذنوب بمعون الماعون من الماعفين وغيرهم فقال: ﴿ وَيَسْعَوْنَ أَلْمَاعُونَ ۖ ﴾ (٢).
والمراد أنهم تركوا المعاونة لإخوانهم بالمال والمساعدة كإعارة متاع وبحره (٣).
وبدل على ذلك من السنة حديث أبي - رضي الله عنه - قال: كان مرع بالذبنة فاستنهار

(١) انظر: المفرد (٢١٠/٧) وحاشية البرقي (٣٥٨/٥) وكشاف الصالح (٦١/٤)

(٢) سورة التوبة الآية ٤

(٣) سورة التوبة الآية ٧

(٤) ينظر تفسير الآية عند أبي كثير والقرطبي

الشيء ﷺ فرسا من أبي طلحة يقال له: (المذوب) فركبه، فلما رجع قال: ﷺ رأيت من شيء. وإذ
حديثه لحد.

وفي حديث أم عطية - رضي الله عنها - لما أمر النبي ﷺ النساء بحضور صلاة العبد قالت أم
عطية: قالت إحداهن: يا رسول الله، إن لم يكن لها حليب؟ قال: (ولمّا دعا احتجها من حليبها).^١
ولكن حرم إعادة شخص يعلم أنه يستعمل العارية في معصية الله تعالى؛ لقوله تعالى:
وَلَا تَدْرِي لَعَلَّ الْإِنَّمَاءَ وَالْمَذُوبَ *

الحكمة من مشروعتها

العارية مظهر من مظاهر التعاون بين المسلمين وفي مشروعتها إشاعة لروح الألفة والإخاء بينهم،
ودلالة على عظمة هذا الدين، إذ بحث على البدل والتعاون بين أفرادهِ.
وهي أيضاً نفوية لروابط القرى، وأداء لحقوق الجوار وغير ذلك من المصالح والحكم.

من أحكام الاستعارة وآدابها

- ١- على المستعير المحافظة على العارية، وعدم تعريضها للتلذذ أو العساف.
- ٢- على المستعير إعادة العارية عند انتهاء حاجته منها، أو طلب المعير إليها.

[١] رواد البحاري - كتاب الهبة - باب من استعار من الناس الفرس، رقم (٦٦٦٧) ومسلم - كتاب المصالح - باب في شحاعة النبي ﷺ رقم

(٦٣٠٧) وقوله: «وإذا وجدناه نحرأ» - باب الفرس وإنه وأصح للحري

[٢] رواد الفرماني في البراءة الصلاة - باب ما جاء في خروج النساء في الصديقين رقم (٥٣٩) - وهو عند الشيخين يعلق (لأنفسها). - البحاري، رقم

(٩٨٠) ومسلم، رقم (٤٦٠).

[٣] سورة التوبة الآية ٦

٣ - ليس للمستعير أن يتصرف في العارية بعير ما أدن له فيه، فإذا استعار سيارة ليركبها داخل البلد فليس له أن يسافر بها، أو يعيرها لشخص آخر أو يوحدها ونحو ذلك إلا أن يأذن صاحبها.

الأسئلة



س ١ قال تعالى: ﴿وَيَسْأَلُونَكَ عَنِ الْعَارِيَةِ﴾ ما وجه الدلالة من الآية الكريمة على مشروعية العارية؟

س ٢ ما الحكمة من مشروعية العارية؟

س ٣ اذكر ثلاثة من آداب الاستعارة.

س ٤ ما رأيك في المظاهر التالية:

١ - شخص استعار كتاباً من مكتبة المدرسة ثم لم يُعيده.

ب - شخص استعار من زميله سيارته، فخرحت معه، وتركها في الطريق.

ج - شخص استعار من صديقه هاتفه الحوال، فصار يتصل به ويهمل المكالمات دون حاجة ماسة

تعريفها

الوديعه لغة: مأخوذة من وَدَعَ الشيء إذا تركه، سميت وديعه لأنها متروكة عند المودع. واصطلاحاً: اسم للمال المذموم إلى من يحفظه دون عوض.

حكم الوديعه، والحكمة من مشروعيتها

الوديعه جائزة، دل على جوازها الكتاب والسنة والإجماع.
قال تعالى: ﴿وَإِنَّ لِلَّهِ بِأَمْوَالِهِمْ يُؤَدُّوْنَ الْأَمْنَتَيْنِ إِلَىٰ أَعْمَالِهِنَّ﴾، وقال ﷺ: «أد الأمانة إلى من ائتمت، ولا تحسن من حلت» (١)، والوديعه نوع من الأمانة عند دخل في عموم الآية والحديث. وقد أجمع العلماء على جوازها.
وهي تجوزها رفع للحرج عن الناس، فإنه قد يعذر عليهم حفظ جميع أموالهم بأنفسهم، وقد جاءت الشريعة بكل ما فيه من رفع للحرج عن الناس وإباحة ما نظروا حاجتهم إليه.

٥- انظر القلي (٣٥٦/٩) وحاشية الروم (٥٥٦/٥) وكتاب الفاع (١٦٦/٣)

(٦) - سورة النساء - الآية ٥٨.

(٧) - رواه أبو داود في كتابه الصحيح والإمام أحمد - باب في الرجل يأخذ عهد من تحت يده، (٨٠٥/٣) وقرئ في كتاب الصحيح - باب (٣٨)

(٨) (٥٦٦/٣) مرقه (١٦٦١)



حكم قبول الودعة

يستحب قبول الودعة لمن علم من نفسه الثقة، والقدرة على حفظها لقوله تعالى: ﴿وَاللَّهُ فِي عَوْدِ الْعِدِّ مَادَامَ الْعِدِّ فِي عَوْدِ أَخِيهِ﴾^(١) ولما في ذلك من قضاء حاجة المسلم أما من لم يعلم من نفسه الأمانة، أو القدرة على الحفظ، فيكره له قبول الودعة.



حفظ الودعة

يلزم المودع أن يحفظ الودعة بنفسه، أو عن يقوم مقامه، وذلك لقوله تعالى: ﴿إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُكُمْ أَنْ تُؤَدُّوا الْأَمَانَاتِ إِلَىٰ أَهْلِهَا﴾^(٢) ولا يمكن إياها إلا بحفظها، ولأنه بقوله الودعة للتميز بحفظها فلم ما التزم به.

والواحد أن يحفظها في المكان الذي يحفظ فيه مثلاً عادة، ومرجع ذلك إلى العرف والعادة. حيث إنه يختلف باختلاف الأشياء المودعة، وبحسب الأحوال والأوقات والأماكن.



نوع عقد الودعة

عقد الودعة عقد جائز من الطرفين، بمعنى أن لكل واحد من المودع والمودع فسخ الودعة متى شاء. وعلى ذلك إذا طلب المودع الودعة لزم للمودع دفعها إليه لقوله تعالى: ﴿إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُكُمْ أَنْ تُؤَدُّوا الْأَمَانَاتِ إِلَىٰ أَهْلِهَا﴾^(٣) وكذلك إذا أراد المودع ردها إلى صاحبها لزمه أخذها لأن المودع تبرع بإسائها وحفظها، فلا يلزمه الاستمرار في التبرع.

(١) رواه مسلم في كتاب الذكر - باب فضل الأمانة على ثلاثة فقرات وعلى ذكر (٤/ ٧١) (٢٦٩٩)

(٢) سورة النساء الآية ٥٨



ضمان الوديعة

عقد الوديعة من عقود الأمانات، وهما عليه فإن المودع لا يضمن الوديعة إذا تلعت بغير ثعلد منه ولا تغريظ، مثل أن يحترق المنزل فتتلف الوديعة بحسب ذلك، أو يسقط سارق على المنزل فيسرقها وذلك لأن الأصل في فصول الوديعة أنه معروف وإحسان، فلو عثف من غير عدوان مه أو تغريظ لامتنع الناس عن فصول الودائع فيتربس على ذلك الضرر بالناس، ونعتل مصالحهم.

أما إذا حصل مه ثعلد على الوديعة، أو تغريظ في حفتها، فإنه يضمن .

والمراد بالتضمنان ههنا: نوعين صاحب الوديعة عما أصاب ماله من التلف الحاصل بسبب التعدي أو التغريظ، وذلك بإعطائه مثل ماله إن كان له مثل، أو إعطائه قيمته إن لم يكن له مثل.

والمراد بالتعدي: التصرف في الوديعة بغير ما فيه حفتها، مثل أن يخرج الفود المودعة لديه ليففها على نفسه، ومثل أن يودع سيارة فيفودها، أو يودع ثيابا فيفلسها، فإنها إذا تلعت في هذه الحالات ضمنها، لأنه قد تعدي بتصرفه ههنا.

والمراد بالتغريظ: التفسير في حفض الوديعة، وذلك بترك ما يجب عليه من حفتها، مثل أن يودع نفودا فيفصمها في السيارة فتؤحد فإنه يضمنه؛ لأن السيارة ليست مكاناً لحفظ النفود عادة.



- س ١ : النودبة علة جائلر من الطرفين، وضح هذه الصارة، وماذا يسي على ذلك؟
 س ٢ : متى تضمّن النودبة ؟ ثم اذكر ثلاث صرر على ذلك.
 س ٣ : حيانة الأمانة صفة ذميمة ، اكتب مقالاً عن ذلك في حدود ثلاثة أسطر .

الإِجَارَةُ (•)

تعريفها

الإِجَارَةُ لغةً: مشتقة من الإِحر وهو العروس.

وإصطلاحاً: عقد على منعه مدة معلومة، أو على عمل معلوم.

فإنشئنا من التعريف أن الإِجَارَةَ نوعان:

- ١ - استئجار شيء يحصل منه المستأجر على منعه كبيت ودكان وأرض وسيارة وغيرها.
- ٢ - استئجار شخص^(١) على عمل يؤديه للمستأجر، كسائق وعامل، وحادم، وجوهر.

حكمها

الإِجَارَةُ حائِثَةٌ، ودليل ذلك قوله تعالى: ﴿إِنَّ أَوَّلَ لَكُم مِّنَ شَرِّهِمْ ثَلَاثُ الْيَوْمِ﴾^(٢)

وفوله تعالى: ﴿فَالَّذِينَ هُمْ عَنْ آلِهِمْ وَنَحْلِهِمْ يَدْعُونَ﴾^(٣)

ومن السنة حديث أبي هريرة - رضي الله عنه - عن النبي ﷺ قال: (عالم الله بعد

حسبهم يوم القيامة رجل أعطى بي ثم غدر، ورجل باع حراً وأكل ثمنه، ورجل استأجر

فاستوفى منه ولم يعطه أجره)^(٤).

• انظر للنسي (٥/٨) حاشية الروض (٢٩٢/٥) وكشاف النعاج (٣/٥٤٦).

(١) - سيأتي إن شاء الله تعالى أن الأجر على مرتين.

(٢) - سورة العنكبوت الآية ٦.

(٣) - سورة القصص الآية ٢٦.

(٤) - رواه البخاري في كتاب الإِجَارَةِ - باب إن لم يبع امرء أجراً يوفى (٢٢٧٠).



شروط الإجارة

للإجارة شروط ، وهي :

- ١ - أن تكون المنفعة المرادة من الإجارة معلومة
- ٢ - أن تكون الأجرة معلومة .
- ٣ - أن تكون المنفعة مباحة .
- ٤ - أن تكون المنفعة مقدوراً على تسليمها .
- ٥ - أن تكون المنفعة مملوكة للمؤجر أو مادوناً له فيها



نوع عقد الإجارة وما يترتب عليه

الإجارة عقد لازم من الطرفين، وتلزم الإجارة بعد وقت الحائرين ، خيار التجلس، وحبار الشرط إن وحد .

ويترتب على ذلك أمور، منها :

- ١ - لزوم بدل المؤجر للمنفعة، وبدل المستأجر للأجرة، ولا يجوز لأي منهما الامتناع عن ذلك .
- ٢ - يملك المستأجر متعة العين المؤجرة مدة الإجارة، وليس للمالك المؤجر أن يجمعه منها قبل انتهاء مدة الإجارة .
- ٣ - يملك المؤجر الأجرة بالعقد، ولو ترك المستأجر العين المؤجرة من منزل أو دكان وتحوّلها قبل انقضاء مدة الإجارة فعليه الأجرة لحسب مدة العقد وتسقى المنفعة في مقبلة المدة له

وليس للمؤجر التصرف فيها إلا بإذنه .

٤ - إذا أرفعت الأجرة فليس للمؤجر فسخ الإحارة أو إلزام المستأجر في أثناء مدة العقد بزيادة الأجرة .
كما أنه إذا نقصت الإحارات فليس للمستأجر فسخ الإحارة ، أو إلزام المؤجر بتخفيض الأجرة أثناء مدة العقد .



أنواع الأجزاء

ينقسم الأجزاء إلى قسمين :

١ - أحبار حاشي : وهو من قُدِّر بمعه بالرمز ، أو يقال : هو من استؤجر مدة معلومة يستحق المستأجر بمعه في جميع هذه المدة .

مثال ذلك : الخادمة ، والسائق ، والموظف في شركة أو مؤسسة وغير ذلك .

والأحبار الخاص لا يقضى ما تلف بمده أو أصابه عيب إلا إن فرط أو تعدى .

فالسائق إذا صدم بسيارة مستأجرة لا شيء عليه إلا إن فرط أو تعدى ، والعامل في المزرعة إذا كسرت آلة الخرج لا شيء عليه إلا إن فرط أو تعدى .

والخادمة إذا كسرت الأواني لا شيء عليها إلا إذا فرطت أو تعدت .

٢ - أحبار مشتركة : وهو من قُدِّر بمعه بالعمل ، مثل : الخياط ، والبنّاء ، والسيّاح ، وغيرهم ، وسمي أحباراً مشتركة لأنه يتغير أفعالهم جماعة في وقت واحد فيشتركون في بمعه .

وهذا إذا تلف شيئاً أو عيبه بفعله فإنه يضمنه ، كالخياط إذا أفسد العماش ، والسيّاح إذا كسر العسيلة ونحو ذلك .

وأما إذا لم يكن التلف بفعله فإنه إن كان قد تعدى أو فرط ضمنه ، وإن لم يتعد أو يفرط لم يضمنه ، وذلك مثل أن يحترق محل الخياط أو العسال فتتلف الملابس التي فيه .



الإيجار المنتهي بالتمليك :

للإيجار المنتهي بالتمليك صور كثيرة منها المباح ومنها المحرم وسند ذكر هنا الصورة الشائعة لدى غالب الشركات .

الصورة : أن يتعاقد شخص مع شركة لبيع السيارات مثلاً عقد إجارة ينتهي بتملكه للسيارة المؤجرة في آخر مدة العقد مقابل ما دفعه من أجرة خلال المدة المحددة دون إبرام عقد جديد بحيث تنقلب الإجارة في نهاية المدة تبعاً تلقائياً ويكون ما دفعه من أجرة نسباً للسيارة، وفي حالة عدم السداد يفي السيارة على ملك الشركة وبقي ما دفعه محرد أجرة للمدة التي تمتنع فيها بالسيارة .

الحكم : هذا العقد عبر جائز لجمعه بين عقدين على عين واحدة وهما البيع والإجارة مع احتلاهما في الحكم والأثر إذ البيع يوجب انتقال العين - كالسيارة مثلاً - منافعها إلى المشتري ويحتل لا يصح عقد الإجارة على المبيع لأنه ملك للمشتري، والإجارة توجب انتفاع منافع العين فقط إلى المستأجر، والمبيع مضمون على المشتري بعينه ومنافعه فلا يرجع بشيء منهما على الساتع والعين المستأجرة من ضمان مؤجرها فتلقها عليه عبثاً ومصلحة (لا أن يحصل من المستأجر نفع أو تعريض .^{١١}



أسئلة

- س ١ : عرف الإجارة، وما شروط صحتها ؟
- س ٢ : ما نوع عقد الإجارة ؟ وماذا يترتب على ذلك ؟
- س ٣ : عدد ما يمكنك من الفروق بين الأجير الخاص والمشتري .
- س ٤ : ما حكم الإيجار المنتهي بالتمليك ؟ مع التعليل لما تذكر .

(١١) هذا رأي مجلة كبار العلماء، بالاكثارية، انظر القرار رقم (١٩٨) وتاريخ ١٩٦٦ / ١١ / ١٩٦٦ .

اللقطة (*)

تعريفها

لغة: اللَّقْطُ هو الاخذ، يقال لقطه إذا أخذه من الارض.

وامصطلاحاً: المال الضائع من صاحبه يحده غيره.

أنواعها

الشيء الملقط لا يحرج عن ثلاثة أنواع هي:

١ - الشيء اليسير الذي لا تنسعه همة أوساط الناس مثل: المسطرة، والفلم الرخيص والبرقال، والريالين، والخمسة، وبحر ذلك.

وهذا محور أخذه ولا يحتاج إلى تعريف، يدل على ذلك ما روى أنس - رضي الله عنه - قال: مرّ النبي ﷺ بسمرة في الطريق، فقال: (لولا أنني أخاف أن تكون من الصدقة لأكبتها) ١.

وعن جابر - رضي الله عنه - قال: رخص لنا رسول الله ﷺ في العصا والسوط والحبل وأشماخه يلتقطه الرجل ليشبع به ٢.

١ - انظر شعبي (٢٩٠/٨) وحاشية الترمذي (٥٠٢/٥) وكتاب القناع (٢٠٨/٩).

٢ - رواه البخاري في اللقطة باب إذا وجد لراعي الطريق، رقم (٢٦٣٦) وسنده في تركته، باب تبرع التركة على رسول الله ﷺ، رقم (١٠٧١).

٣ - رواه أبو داود في كتاب اللقطة (١٣٨/٢) رقم (١٧١٧) لكن قال الحافظ ابن حجر في إسناده ضعف [فتح الباري ٥/١٠٨] - شرح الحديث رقم (٢٦٣٠).

٢ - الحبوبان الذي يمتنع بنفسه من صغار السباع^(١) إما لقوته وتحملة كالإبل والفر، أو لطيراه كالحمام الأهلي.

فهذا لا يجوز التقاطه لما في حديث زيد بن خالد الجهني - رضي الله عنه - قال : أن النبي ﷺ سئل عن صائئ الإبل فقال : (مالك وإيها ، دعها فإن معها حداً بها وسفاهها ، نرد الماء و نأكل الشجر حتى يحدوها ربيها) .

ومن الخط شياً من ذلك فإنه لا يملكه ، ويصعبه إذا نلف ، ونسراً دمنه إذا دعه لجهة مسؤوله .
٣ - ما سوى ما معدم ، مثل : المال الذي تنسعه همة أو ساط الناس كمائة ريال ونحوها والأمنعة كالخفاف ونحوها ، والحيوانات الصغيرة التي لا تمتنع من صغار السباع كالعتم ونحوها ، والخني بلواعها من ذهب وقصة وغيرها ، والساعات وغير ذلك .

وهذا النوع يجوز التقاطه ، وعلى من النطه أن يعرفه سنة كاملة هي الصحف أو الأسواق أو على أبواب المساجد^(٢) في الموضع الذي وحده فيه وقرباً منه .

فإذا مضت سنة ولم يأت من يطلبها فله الملبط بعدها أن ينصرف فيها كما ينصرف في ملكه ، ولكن عليه أن يضبط أو صافها فإن جاء من يطلبها بعد ذلك ووضعها وصفاً صحيحاً فإنه يدفعها إليه إن كانت موجودة عنده أو بدلاً عنها إن لم تكن موجودة .

وقيل ذلك ما في حديث زيد بن خالد الجهني - رضي الله عنه - قال : جاء رجل إلى النبي

(١) صغار السباع مثل الثعلب والكلب وورث الأسد .

(٢) رواد البخاري في التقاطه باب صائئ الإبل ، رقم (٢٤٢٧) ، ومسلم في القطة رقم (١٧٩٢) ، بالمثل هذا أحدها .

(٣) أما الثعريه ، فمثل السعد ويوضع إبلان ونحوه وهذا لا يجوز .

فَلَيْسَ مَسَالَهُ عَنِ اللَّعْنَةِ وَقَالَ : **عَصَاهَا - سَهْمُهَا - رِجْلُهَا - صَاحِبُهَا** .

— نَعَمْ قَالَ : **مَضَالَةُ الْغَنَمِ ؟ قَالَ : (نَعَمْ)** . حَسْبُكَ أَوْ غَدَلْتَهُ وَفِي رَأْيِهِ (هُوَ لَا يَمُرُّ بِعَرَفِهِ)
بِصَاحِبِهَا . فَاسْتَمْعَهَا وَكَانَ بِوَدْعِهِ عِندَكَ هُوَ لَا يَحْدُ طَالَمَهَا يَوْضًا مِنَ الدَّهْرِ فَأَدَّهَا إِلَيْهِ .



لقطة الحرم

المُرَاد بِالْحَرَمِ هُنَا حَرَمُ مَكَّةَ - شَرَفَهَا اللَّهُ تَعَالَى - ، وَقَدْ حَصَّنَهُ اللَّهُ تَعَالَى بِحَصَائِصٍ كَثِيرَةٍ وَفُطِنَهُ عَلَى بَغَاةِ الْأَرْضِ كُلِّهَا فَسَ ذَلِكَ أَنَّهُ لَا يَجُوزُ اخْتِذَ لُقْطَنَهُ إِلَّا لِمَنْ أَرَادَ حِفْظَهَا وَنَعْرِيفَهَا وَلَا يَمْلِكُهَا أَبَدًا ، فَإِنْ وَجَدَ صَاحِبُهَا وَلَا فَإِنَّهُ يَسْلَمُهَا لِلْحَبَاتِ الْمُسَوَّلَةِ .

قَالَ **فَلَيْسَ** فِي الْحَرَمِ : **سَهْمٌ - حَصْبٌ - رِجْلٌ - عَصَا** .

وَعَنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ عُثْمَانَ النَّبِيِّ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - " أَنَّ السَّيَّ **فَلَيْسَ** يَهِي عَنْ لُقْطَةِ الْحَرَامِ " (١) .



الأسئلة

س ١ : عرف اللقطة لغةً واصطلاحاً .

س ٢ : بين حكم التقاط ما يلي مع التعليل :

ساعة - قلَمٌ مَرَسَمٌ - مسطرة - مِثْقَالٌ - زِيَالٌ - شَاةٌ - خَاتَمٌ ذَهَبٌ - زِيَالٌ .

س ٣ : ما المراد بلقطة الحرم ؟ وما حكمها ؟

(١) **الخصائص** : الرعايا الذي توسع فيه الخلقة من جوار وسحره ، والوكلاء ، رباط القرية وعمرها وكل ما شُدَّ من وهاب وسحره فهو وكلاء .

(٢) **رواه الشيخان** ، وانعم .

(٣) **رواه البخاري** في جرد الصيد - باب لا يَحِلُّ الْقَذَا بِمَكَّةَ رَأً (١٨٢٤) ومسلم في الحج رَأً (١٢٥٣) (١٣٥٥) .

(٤) **رواه مسلم** في اللقطة - باب لُقْطَةُ الْحَرَامِ رَأً (١٧٧٤) .

الغَصْبُ (*)

تعريف الغصب

الغصب لغةً: أخذ الشيء قُلُوعًا.

اصطلاحاً: استيلاء شخص على حق غيره فهدراً بمعنى حق.

حكمه

الغصب حرام، قال تعالى: ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَكُمْ بَيْنَهُمْ غَصَبًا ﴾.

وقال ﷺ: (من اقتطع من أخيه سرّاً غصباً فهو كـ... من جنى من غنم غيره)

وأماosلكم عليكم حرام)

الأحكام المنبرية على الغصب

يترتب على الغصب أحكام منها:

1- إذا غصب شخص من آخر شيئاً - كسيارته أو كتابه - وجب عليه أن يردّه إلى صاحبه، إذا

كان باقياً لم ي تلف وذلك لقوله ﷺ: (على من غصب من غنم غيره)

* انظر التلبي (٢٦٢/٣) وحاشية الروض (٢٢٥/٥) وكشاف الصاع (٧٦/٤).

(١) سورة النساء، الآية ٢٩.

(٢) رد المحتار في كتاب الفاعل - باب إله من ظلم شيئاً من الأوس (٢٤٥٦) ومسلم في كتاب المساقاة - باب شجر النخيل

(٣) رد المحتار في كتاب الفاعل - باب حجة التلبي من حديث جابر الصديق (٤٨٦/٣) برقم (٦٦١٨)

(٤) رد المحتار في كتاب البيع والإيجارات - باب في معصية العارية (٨٢٢/٣) برقم (٣٥٦١) وقارن به في كتاب البيع - باب ما يملكه من غنم

العارية مؤداة (٥٦٦/٣) برقم (١٦٦١) وفي تاريخه في كتاب المساقاة - باب العارية (٨٠٢/٢) برقم (٩٤٠٠).

وكذلك يرد عماء المتصل والمتصل.

ب - إذا تلف الشيء المعصوب فلا يحل من حالتيه:

الحالة الأولى: أن يكون له مثل. كالسبارة الجديدة، وبعض الأطعمة كالأرز والثريد وفي هذه الحالة يحب عليه أن يرد إلى مالكه مثل الشيء المعصوب.

الحالة الثانية: أن لا يكون له مثل، كالأشياء المستعملة، أو يكون له مثل ولكن لم يتمكن من تحصيله، وفي هذه الحالة يحب عليه أن يرد قيمته إلى لئالك

ج - إذا حصل في الشيء المعصوب عيب عند الغاصب، وجب عليه أن يرده إلى مالكه وإن يدفع له ما نقص من قيمته بسبب هذا العيب.

د - إذا كان المعصوب مما حرت العادة بتأجيله، مثل أن يستولي على بيت غيره فإنه يلزم الغاصب أن يعطي المعصوب مه أخرته مدة مثاله عده سواء التمتع بالشيء المعصوب أم لم يستفد به.

أسئلة

س ١ - ما الحكم إذا تلف الشيء المعصوب؟

س ٢ - ما الحكم فيما يلي

أ - رجل عصب من آخر سيارته وذهب بها ثم أعادها إليه بعد يوم.

ب - رجل غصب من آخر ساعته، ثم أعطاها لشخص آخر يعلم أنها معصوبة وقال له: أحفظها عندك أمانة، فعاد صاحبها لهذا الشخص الآخر وطالبها منه.

ج - رجل عصب من آخر شماغاً حديداً، وآخر مستعملاً ثم أحرقهما.

قواعد في المعاملات الشرعية

الأحكام الشرعية المتفرقة في المعاملات تدور على قواعد عدة تعلم مصالح العباد والبلاذ فمن تلك القواعد:

أ - إباحة كل ما فيه مصلحة محضة أو رابحة، مثل بيع المباحات وشراؤها، والإحارة والمنفعة

به - مشروعية كل ما فيه ضمان لحقوق الناس وحفظ لها، مثل: مشروعية الرهن والإشهاد.

ج - مشروعية كل ما فيه تعاون على الخير، وتآلف لقلوب الناس، وتيسير عليهم، مثل: العرض، والعارية.

د - مشروعية كل ما فيه مصلحة المتعاقدين مثل: الإقالة، والجار.

هـ - منع كل ما يتضمن ظلم الناس، وأكل أموالهم بالباطل مثل: الربا، والعصب، والاحتكار.

و - منع كل ما يتضمن أكل المال بغير عمل ولا كد ولا تعب، ولا عمل تافه مشر، مثل: القمار، والربا.

ز - منع كل معاملة يطلب فيها الجهالة والعرى مثل: بيع الشخص ما لا يملكه، وبيع الشيء المجهول.

ح - منع كل ما يشغل عن طاعة الله تعالى مثل: البيع بعد نداء الجمعة الثاني.

ط - منع كل ما فيه ضرر على المسلمين في دينهم ودنياهم، أو نشر للفساد والرديلة، مثل: بيع المحرمات

أو ما يتوصل به إلى الحرام.

ي - منع كل ما فيه حيلة إلى الحرام، مثل: بيع العبة.

ك - منع كل ما يورث العداوة والاحتقاد بين المسلمين، مثل: بيع الرجل على بيع أخيه.

أنواع العقود

للعقود الشرعية أنواع عدة يمكن تقسيمها بعدة اعتبارات، وإليك ذكر أهمها على سبيل الإجمال:

أولاً - أقسام العقود بالنسبة للصحة والفساد، تنقسم إلى قسمين:

١ - العقد الصحيح - وهو العقد الذي تثرب عليه آثاره من نقل ملك وسجوه

٢ - العقد العاسد وهو العقد الذي فقد أحد شروط صحته ولا تترتب عليه آثاره .

ثانياً : أنواع العقود من حيث طبيعتها ، وتنقسم إلى عدة أقسام ، منها -

١ - عقود المعاوضات ، مثل : البيع ، الإجارة وغيرها .

٢ - عقود النبرعات ، مثل : الهبة ، الصدقة ، الوصية ، والوقف .

٣ - عقود الإرفاق ، مثل : القرض والعارية .

٤ - عقود التوثيق ، مثل : الرهن والكفالة والضمان .

٥ - عقود الأمانات ، مثل الوديعة .

ثالثاً : العقود بالنسبة للزوم وعدمه :

العقد اللازم هو الذي لا يمكن لأحد الطرفين فسخه إلا برضى الطرف الآخر ، ويقابله العقد غير اللازم ، ويسمى : الحائز ، وهو الذي يستطيع أحد الطرفين فسخه متى شاء دون رضا الطرف الآخر ، وتنقسم العقود بهذا الاعتبار إلى ثلاثة أقسام :

١ - عقد لازم من الطرفين ، مثل : البيع ، والإجارة .

٢ - عقد جائز من الطرفين ، مثل : الوكالة ، والشركة .

٣ - عقد لازم من طرف حائز من طرف آخر ، مثل : الرهن فهو لازم للمرهن لا يمكن فسخه وجائز بالمسرة للمرتهن فله فسخه بإعادة الرهن لصاحبه متى شاء .

٤ الأسئلة

من ١ : اذكر ثلاثاً من قواعد المعاملات الشرعية ، مع التمثيل لكل واحدة منها .

من ٢ : اذكر أقسام العقود من حيث طبيعتها ، مع التمثيل لكل قسم .

من ٣ : من خصائص الشريعة الإسلامية النظر إلى المقاصد في المعاملات لا إلى صورها ، وضح ذلك .

من ٤ : ما الأصل في المعاملات ؟ مع ذكر الدليل من الكتاب والسنة

❖ القرآن الكريم

كتب السنة

- ١ - صحيح البخاري - محمد بن إسماعيل البخاري.
- ٢ - صحيح مسلم بن الحجاج القشيري.
- ٣ - سنن أبي داود، سليمان بن الأشعث السجستاني.
- ٤ - جامع الترمذي، محمد بن عيسى بن سورة الترمذي.
- ٥ - سنن النسائي، أحمد بن شعيب النسائي.
- ٦ - سنن أبي ماجة، محمد بن يزيد بن ماجة.
- ٧ - مسند الإمام أحمد، بن حنبل.

كتب الفقه:

- ٨ - نخبة الراكم والساحد، للخزاعي الحنفي.
- ٩ - المروعي المربع - مصور بن موسى البهوتي - مع حاشيته للشيب عبد الرحمن بن محمد بن فاسم.
- ١٠ - شرح التوركشي على مختصر الحرفي أحمد بن عبد الله التوركشي.
- ١١ - المشرح المجمع على زاد المستفيع - محمد بن صالح العثيمين - رحمه الله.

- ١٢ - شرح منتهى الإرادات - منصور بن يونس الشهوتي .
 ١٣ - العدة شرح العمدة - بهاء الدين عبد الرحمن بن إبراهيم المقدسي
 ١٤ - الفروسية - ابن القيم
 ١٥ - الكافي - عبد الله بن قدامة .
 ١٦ - كشف الغطاء عن مآل الإقناع، منصور بن يونس الشهوتي .
 ١٧ - المدع - إبراهيم بن محمد بن مفلح .
 ١٨ - مجموع الفتاوى - شيخ الإسلام أحمد بن تيمية .
 ١٩ - المحي - عبد الله بن قدامة .
 ٢٠ - منار السبيل، إبراهيم بن محمد بن ضويان .

المؤلفات الحديثة :

- ٢١ - الطائفات الستية - د . عيد الوهاب إبراهيم أبو سليمان .
 ٢٢ - بطاقة الانتماء، د. بكر أبو زيد .
 ٢٣ - بيع التقسيط - د. رضى المصري .
 ٢٤ - بيع المربحة كما تحريم السوق الإسلامية - د . محمد بن سليمان الأشقر
 ٢٥ - جمعية الموعظين وأحكامها - د. عبد الله بن عبد العزيز الحريش .
 ٢٦ - حكم بيع التقسيط - الأمين الحاج محمد أحمد .
 ٢٧ - حكم بيع التقسيط - محمد عقلة الإبراهيم .
 ٢٨ - حبار المجلس والعيب - د. عبد الله الطيار .

- ٢٩ - الربا والمعاملات المصرفية . د . عمر المترك .
- ٣٠ - الشركات في الشريعة الإسلامية والقانون الوضعي ، عبد العزيز الحباط .
- ٣١ - الشركات في الفقه الإسلامي - علي الجعفي .
- ٣٢ - شركة المساهمة في النظام السعودي - د . صالح بن زين النعيمي .
- ٣٣ - عقد الوديعة في الشريعة الإسلامية - د . نزيه حماد .
- ٣٤ - فقه المعاملات - د . محمد علي عثمان العنفي .
- ٣٥ - الملخص الفقهي - صالح بن فوزان الفوزان .
- ٣٦ - الموسوعة الفقهية - وزارة الأوقاف في دولة الكويت .
- ٣٧ - المير والفقار - د . ربيع المصري .
- ٣٨ - المير - د . فارس القدومي .

كتب اللغة والمعاجم:

- ٣٩ - القاموس المحيط - الفيروز آبادي .
- ٤٠ - لسان العرب - ابن منظور .
- ٤١ - المصاحح المشير - أحمد بن محمد القسومي
- ٤٢ - معجم المصطلحات الاقتصادية في لغة الفقهاء - د . نزيه حماد
- ٤٣ - معجم لغة الفقهاء - د . محمد رواس قلعه جي .
- ٤٤ - النهاية في غريب الحديث والأثر - لابن الأثير .